موقف يوغسلافيا من أزمة السويس ١٩٥٦م

دكتور/ طارق السيد سليم
مدرس التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب- جامعة المنوفية

مقدمة

دخلت يوغسلافيا في ظل حكم الرئيس جوزيف بروز تيتو Josip Broz Tito (١٩٤٥-١٩٨٠) مرحلة جديدة كل الجدة من تاريخها، وغدت العاصمة اليوغسلافية بلجراد "مركزاً عصبيا مهما من الناحية السياسية الدولية، ولها مركز استراتيجي خاص"[١]. وقد انتهج تيتو ونظامه سياسة خارجية تتعاطى مع الأزمات الدولية بشكل براجماتي. ومما لا شك فيه أن أزمة السويس عام ١٩٥٦، تعد من أهم أحداث تاريخ العالم في القرن العشرين، وعلى الرغم من كثرة ما كتب عنها، إلا أن تسليط الضوء على موقف يوغسلافيا منها منفردا يعد من الأهمية بمكان في تاريخ مصر ويوغسلافيا، وتاريخ العلاقات الدولية أيضا. إذ لا تزال هناك جوانب لما يسلط عليها الضوء بشكل كاف بعد.

وهذا البحث بمثابة محاولة لرصد هذا الموقف بدءا بتطور العلاقات المصرية اليوغسلافية في أعقاب ثورة يوليو ١٩٥٢، حتى نهاية الأزمة.

ومن يطالع وثائق الأرشيف السري لوزارة الخارجية المصرية الخاصة بيوغسلافيا يدرك مدى التغير والتطور الذي طرأ على العلاقات اليوغسلافية-المصرية في أعقاب الثورة، تغيرا أدخلها في طور جديد مغاير تماما لما كان عليه الحال في العهد الملكي. وقد تجلى ذلك في مواقف البلدين إزاء بعضهما في الأزمات، وسيبرز البحث أسس سياسة يوغسلافيا الخارجية والعلاقات المصرية اليوغسلافية قبيل الأزمة ومدى حضور يوغسلافيا مع مصر – قبل اندلاع الأزمة- من خلال المشاورات المتبادلة والنصائح التي قدمتها بلجراد للقاهرة والتي كانت من الأهمية والخطورة بمكان.

وسيبدو ذلك بجلاء حين يعالج البحث مراحل الأزمة منذ بدئها قبل عقد صفقة الأسلحة السوفيتية، وتأميم القناة، وما تلا ذلك من أحداث مثل: مؤتمر لندن، ثم انتقال ملف الأزمة إلى أروقة الأمم المتحدة، وموقف يوغسلافيا البارز الذي تجلى هناك

على يدي بوبوفيتش bwbwfytsh وزير الخارجية اليوغسلافي ومندوبها في مجلس الأمن حينئذ، وهو الذي وُصِفَ بأنه "ذلك الدبلوماسي القدير الذي أتاح لمصر نقل قضيتها أمام الجمعية العامة بعد الفيتو البريطاني–الفرنسي"(٢) في مجلس الأمن. وانتهاء بمشاركة يوغسلافيا في قوات الطوارئ الدولية عقب توقف العدوان الثلاثي وختاما بموقف يوغسلافيا من دول العدوان الثلاثي (بريطانيا وفرنسا وإسرائيل).

وحين يعالج هذا البحث موقف يوغسلافيا من أزمة السويس سيتم تسليط الضوء على مدى فاعلية هذا الموقف في ظل عالم ثنائي القطبية بين قوتين عظميين. لاسيما أن يوغسلافيا كانت رائدة في دول عدم الانحياز. وبعبارة أخرى، سيحاول هذا البحث الإجابة عن سؤال مركب مهم وهو: ما موقف يوغسلافيا من أزمة السويس؟ وهل كان موقفها هذا قادرا على أن يحدث تغيرا أو أثرا ذا قيمة في مجرى الأحداث؟ ولاسيما في ضوء ما رشحت عنه المعلومات من أن الولايات المتحدة دبرت هذه الأزمة لترث بريطانيا ولتملأ الفراغ الذي خلفته! كما وصف أمين هويدي(٣) قائلا: "كان موقف الولايات المتحدة يتسم بالعداء والدهاء؛ إذ إنها هي التي أشعلت الأزمة؛ وهي التي جهزت "براميل البارود" وهي التي أعدت "فتيل" الاشتعال، وهي التي أحضرت عيدان الثقاب، بل هي التي أشعلتها وتركت النيران تسري في الفتيل لتقترب من براميل البارود حتى حدث الانفجار. بعبارة أخرى هي التي أعدت مسرح الجريمة وجهزته للموقف المناسب"(٤).

ومهما يكن من أمر تم تدبيره في خفاء؛ فمما لا شك فيه أن مصر كانت في حاجة إلى رأي عام عالمي داعم لها في أزمتها وضاغط على المتآمرين والمعتدين؛ إذ إن هذا الرأي العام العالمي كان له دوره في إنهاء العدوان، كما قال أنتوني ناتنج(٥): "أُجبرت بريطانيا وفرنسا وإسرائيل تحت ضغط التهديدات الأمريكية وإلحاح الرأي العالمي– على الانسحاب"(٦). ومما لا شك فيه أن يوغسلافيا كانت جزءا من هذا الرأي العالمي الضاغط على المعتدين. ورغم الاختلاف في تقييم حجم هذا الضغط

وقيمته وثقله؛ على اعتبار أن القوتين العظميين في ظل أجواء الحرب الباردة كان لهما التأثير الأكبر، إلا أنه لا يجوز إغفال أدوار دول أخرى، مثل يوغسلافيا، كانت تدعم بقدر ما جريان الأمور وتطور الأحداث إلى وجهة معينة. وقد عالج كثير من الباحثين مواقف القوى العظمى من أزمة السويس والعدوان الثلاثي، بيد أنه لم يكتب حول مواقف كثير من الدول –مثل يوغسلافيا– كتابة وافية ترصد وتحلل ذاك الموقف من خلال فهم دقيق لطبيعة نظام تيتو من الداخل، تلك الطبيعة التي رسمت إطار وأسس سياسة يوغسلافيا الخارجية ومن خلال ذلك يتم استجلاء موقف بلجراد منذ بداية الأزمة حتى نهايتها. وهو ما سيقدمه هذا البحث. معتمدا بالأساس على وثائق الخارجية المصرية ووثائق (FO). بجانب الدراسات السابقة التي عالجت تلك الأزمة.

هذا؛ وسيعالج البحث موقف يوغسلافيا من الأزمة من خلال العناصر الآتية:

أولا: أسس سياسة يوغسلافيا الخارجية

ثانيا: العلاقات اليوغسلافية المصرية قبيل الأزمة

ثالثا: مقدمات وأسباب أزمة السويس

رابعا: انفجار الأزمة بتأميم القناة

خامسا: موقف يوغسلافيا من تأميم مصر للقناة

سادسا: يوغسلافيا ومؤتمر لندن الأول

سابعا: موقف يوغسلافيا من الأزمة في الأمم المتحدة

ثامنا: بدء العدوان الثلاثي وموقف يوغسلافيا منه

تاسعا: موقف الشعب اليوغسلافي من الأزمة

عاشرا: دور يوغسلافيا في قوات الطوارئ الدولية

حادي عشر: موقف يوغسلافيا من دول العدوان

أولا: أسس سياسة يوغسلافيا الخارجية:

لكي يتسنى فهم موقف يوغسلافيا من أزمة السويس ١٩٥٦. فلابد من وضعه في إطار السياسة العامة لجمهورية يوغسلافيا الاتحادية التي ولدت في عام ١٩٤٥، علي يد تيتو[٧]؛ حيث كانت سياسة يوغسلافيا الخارجية تقوم –آنذاك– علي أسس جوهرية أهمها ما يأتي حسب وثيقة مهمة للخارجية المصرية:

الأساس الأول: إن اختلاف النظم الداخلية في الدول لا يعتبر عائقا يحول دون التعاون فيما بينها؛ فإذا كان النظام اليوغسلافي يدين بالشيوعية، فيوغسلافيا لا ترمي إلي نشرها خارج حدودها. وتؤمن بالتعاون مع أية دولة مهما كان نظامها[٨].

الأساس الثاني: التعاون الدولي للمحافظة علي سلام العالم؛ إذ تعلم يوغسلافيا أن أي حرب لن يمكن قصرها في نطاق محلي، وسوف تصبح هي من أولي ضحاياها؛ لأهمية مركزها الاستراتيجي، إضافة إلى أن الحرب ستطيح بالنظام الحاكم فيها–آنذاك– أيا كانت نتيجتها وأيا كان المنتصر؛ ولذا كانت يوغسلافيا تعمل جاهدة لإعداد جيش قوي بقصد الدفاع عنها، وقد نجحت في ذلك حتى غدا جيشها ثاني جيش في أوربا بعد الجيش السوفيتي[٩]. وهذا الأساس الثاني يمثل حجر زاوية في فهم موقف يوغسلافيا من أزمة السويس؛ فكانت خشية بلجراد من تطور أزمة السويس إلى حرب واسعة النطاق دافعا ومحفزا لاتخاذ موقف واضح ومحدد من بداية الأزمة حتى نهايتها على نحو ما سنرى لاحقا.

الأساس الثالث: تؤيد يوغسلافيا مبادئ الهند الخمسة[١٠]، ومبادئ باندونج العشرة[١١]، والتي من أهمها التعايش السلمي الإيجابي، ومناهضة الاستعمار، ومعارضة سياسة التكتلات العسكرية والارتباط بالدول الكبرى؛ لما تؤدي إليه من ازدياد حدة التوتر العالمي وعدم استقرار السلام. وتعتبر يوغسلافيا الأمم المتحدة أهم دعائم السلم في العالم، وتري أنه لا توجد مشكلة لا يمكن حلها بالطرق السلمية؛ لذلك تؤمن بأنه يجب العمل علي تدعيم مكانتها. كما تدين بمبدأ دولية الأمم المتحدة؛ لذلك

كانت تحبذ قبول الصين الشيوعية[١٢] وغيرها أعضاء في الأمم المتحدة[١٣]. والتزام يوغسلافيا بمبادئ الهند الخمسة وباندونج العشرة هذه يمثل أحد أهم مفاتيح فهم موقفها من أزمة السويس.

الأساس الرابع: تتبع يوغسلافيا سياسة بعيدة المدى ترمي إلي تدعيم صلاتها بدول الشرق الأوسط وخاصة مصر، وبالدول العربية، والدول الأفروآسيوية، التي حصلت علي استقلالها، وتعد متخلفة من الناحية الاقتصادية، وإن كان لها مستقبل يبشر بالخير[١٤]. وفي هذا فائدة واضحة ليوغسلافيا، التي تعد بدورها متخلفة عن دول أوربا الغربية، فتجد مجالا في الدول الأفريقية والآسيوية لتصريف منتجاتها، والمعروف وفقا للنظرية الحديثة في الميدان الدبلوماسي –آنذاك– أن السياسة هي التي تتبع الاقتصاد وليس العكس. ومن ناحية أخري يمكن ليوغسلافيا أن تستفيد من هذه الصلات لتدعم مركزها الدولي؛ فلا تصبح في عزلة في صراعها مع السوفيت كما كان الحال عام ١٩٤٨[١٥]، وتحصل علي أصوات تؤيدها في دوائر الأمم المتحدة، نظرا لما بينها وبين هذه الدول –التي تخلصت حديثا من الاستعمار– من تقارب وتعضيد لوحظ كثيرا في اتحاد وجهات النظر مع مصر والهند وأندونيسيا[١٦].

كانت تلك أسس سياسة يوغسلافيا الخارجية، لدي نشوب أزمة السويس، وسوف نستعرض علي ضوئها موقف يوغسلافيا من تلك الأزمة والدول ذات الصلة بها، وفي مقدمتها مصر وبريطانيا وفرنسا وإسرائيل.

ثانيا: العلاقات اليوغسلافية المصرية قبيل الأزمة:

كانت مصر هي المنفى الذي آوي ملك يوغسلافيا إبان الحرب العالمية الثانية؛ فحين وقعت يوغسلافيا في ١٩٤١/٤/١٧، وثيقة الاستسلام التى وضعها الألمان والإيطاليون استقل الملك اليوغسلافي بطرس الثانى (١٩٣٤– ١٩٤٥)[١٧]؛ طائرة متجهاً صوب القاهرة[١٨]؛ حيث كانت القيادة البريطانية فى مصر هى المسؤولة

عن العمليات فى البلقان[١٩]. وعندما وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها أصبح تيتو وأتباعه أسياد يوغسلافيا بلا منازع[٢٠]. وحين عقد البرلمان اليوغسلافي أول جلسة له فى ٢٩ من نوفمبر ١٩٤٥، قرر أعضاؤه بالإجماع إلغاء الملكية، وإعلان قيام الجمهورية[٢١]. وأعطيت الدولة اسما جديدا هو "جمهورية يوغسلافيا الاتحادية الشعبية"[٢٢]. وهذا يعني أنه حينما وصل تيتو لحكم يوغسلافيا في عام ١٩٤٥، كانت مصر خاضعة للاحتلال البريطاني الذي كان يعادي الشيوعية، ومن ورائه كانت الحكومات المصرية في العهد الملكي مناوئة للشيوعية بصفة عامة.

ومنذ بداية الثورة المصرية عام ١٩٥٢ ويوغسلافيا تُعَدُّ من أولي الدول التي عضدت مصر في موقفها وسياستها الجديدة، ولهذا التعضيد أهمية؛ فإن يوغسلافيا يهمها – نظرا لموقفها الدولي وموقعها الجغرافي– كل ما يجري في الشرق الأوسط. وكان المسؤولون اليوغسلاف يؤيدون مشروعات تحديد الملكية، والإصلاح الزراعي، والسعي لرفع مستوي المعيشة؛ فإن كل هذه المشكلات سبق أن واجهت يوغسلافيا وأخذت تعالجها. كما كان هناك تشابه بين يوغسلافيا ومصر في كثير من الأوضاع. مثل: أهميتها الاستراتيجية، وكونها دولة صغيرة (أو متوسطة) يتنازعها نفوذ الدول الكبرى، وتأخر اقتصادها، وسياستها التقدمية[٢٣]. ولكن يُلحظ من ناحية أخري أن الدولتين تختلفان من حيث النظام الاجتماعي والاقتصادي؛ إذ تطبق يوغسلافيا المبادئ الشيوعية. إضافة إلى الاختلافات العرقية والدينية بين البلدين.

وتجدر الإشارة إلى أنه في عام ١٩٤٨، قام الزعيم السوفيتي ستالين stạlyn (١٩٢٢–١٩٥٣) بطرد تيتو من الكومنفورم Cominform[٢٤]؛ فأصبح الأخير معتمدا بشدة على القروض والمعونات الغربية والدعم الدبلوماسي الغربي، وبات بحاجة إلى أيديولوجية يعلو بها فوق ذلك الموقف الشاذ الحرج، ويمكنه في الوقت نفسه من أن يجد مبررا يقربه من الدول الغربية التي تحرجه مساعداتها ومعوناتها. ووجد ضالته –صدفة تقريبا– في سياسة عدم الانحياز إبان جولة قام بها في إثيوبيا

والهند ومصر ١٩٥٥، وسرعان ما شرع بعد ذلك يلقي الخطب والبيانات التي تنعي على العالم انقسامه إلى تكتلات[٢٥].

ويعنينا هنا لقاؤه بناصر في تلك الجولة؛ ففي فبراير ١٩٥٥ تم اللقاء الأول بين الرئيسين تيتو وناصر في قناة السويس، أثناء عودة تيتو من الهند، وكان هذا أول لقاء بين ناصر وزعيم شيوعي، وقد أصبح فيما بعد صديقا شخصيا له[٢٦]؛ فقد استقل ناصر (لانشا) بخاريا منطلقا من ميناء بور فؤاد قاصدا السفينة الحربية (جاليب) للاجتماع بتيتو وكان في صحبته اللواء عبد الحكيم عامر(منح رتبة مشير في ٢٣ فبراير ١٩٥٨م بعد قيام الوحدة مع سوريا) والبكباشي زكريا محيي الدين[٢٧] ود. محمود فوزي وزير الخارجية[٢٨] وقائد الجناح علي صبري[٢٩] مدير مكتب الرئيس ناصر للشؤون السياسية. والتقى الوفدان في الطابق العلوي من السفينة؛ حيث قدم الرئيس تيتو كبار رجال دولته إلى الرئيس ناصر ومرافقيه. ودارت بين الجانبين مباحثات، تناولت الحالة الدولية والمسائل التي تهم البلدين[٣٠]. وقد أشار تيتو إلى أن ناصر حدثه في هذا الاجتماع مصرحا بأنه مادامت مصر قد أصبحت مستقلة؛ فلن يسمح بإدارة أجنبية على أرض وطنه وأنه سيؤمم شركة القناة[٣١]. وقد صرح وزير الخارجية الأمريكي دالاس Dulles (١٩٥٣-١٩٥٩) لاحقا[٣٢]، بأن الخارجية الأمريكية علمت أن ناصر خطط "للاستيلاء" على القناة قبل سحب تمويل مشروع السد، مستشهدا بخطاب ألقاه الرئيس اليوغسلافى فى نوفمبر ١٩٥٦، قال فيه تيتو إن عبد الناصر قد أبلغه فى هذا اللقاء الذي تم في فبراير ١٩٥٥ بنيته (الاستيلاء) على شركة القناة؛ لأن مصر كدولة مستقلة لا يمكن أن تقبل مثل هذه الممارسة للسلطة من قبل الأجانب على أراضيها. وذكر دالاس أن هذه النية قد أُبلغت إلى تيتو حين كان موضوع السد العالى محل بحث من البنك الدولى وقبل اتخاذ القرار بعدم تمويل مشروع السد العالى بعام تقريباً[٣٣]. وأثناء لقاء ناصر-تيتو كان هناك اتفاق تام في وجهات النظر حول عدد من القضايا الجوهرية، كحلف بغداد[٣٤]؛ حيث كانت

يوغسلافيا تعارض حلف بغداد– تمشيا مع سياستها العامة من الأحلاف العسكرية مع الدول الكبرى– أما اشتراكها ذاتها في تحالف البلقان[٣٥]؛ فقد استدعته ظروف خاصة[٣٦]. وفي تلك المقابلة دعا ناصر تيتو لزيارة مصر. وعقب انتهاء اللقاء وجد تيتو عددا من المصريين استقلوا مجموعة من البواخر واللنشات المزينة بالعلمين المصري واليوغسلافي طافت حول السفينة اليوغسلافية للترحيب به فرد ملوحا ومحييا هو ناصر حشود المرحبين. وحين وصلت السفينة الإسماعيلية ودع ناصر تيتو وأطلقت السفينة اليوغسلافية مدافعها تحية لناصر[٣٧].

وهكذا؛ بدأت العلاقات بين الزعيمين ناصر وتيتو، وهكذا كانت يوغسلافيا في قلب الحدث مع مصر في الوقت الذي كانت فيه أزمة السويس لا تزال جنينا في رحم الأحداث وقبل ميلادها على الساحة الدولية.

وفي يناير ١٩٥٦ زار تيتو مصر[٣٨]، ثم زار ناصر يوغسلافيا، إبان مؤتمر بريونيbrywny [٣٩] الذي عقد في ١٨ –١٩ يوليو ١٩٥٦، ونادى فيه ناصر بحل مشكلة فلسطين على الأساس الذي قرره مؤتمر باندونج، وأعلن رسميا عطف مصر على الثورة الجزائرية، وطالب بحل المشكلات الدولية عن طريق المفاوضة والعدالة، وارتفع صوته بضرورة قبول الصين الشيوعية عضوا في هيئة الأمم المتحدة، وعارض فكرة التكتلات الدولية[٤٠]. وقد كان مؤتمر بريوني صورة مصغرة من مؤتمر باندونج، وقد عقد في وقت توترت فيه العلاقات المصرية البريطانية، ورأت لندن أن ناصرا يسعى لاستقطاب الحلفاء، وقد سعى وزير الخارجية المصري في حديث له مع السفير البريطاني في القاهرة أن يوضح له "أن المصريين يقصدون أن يجعلوا من مؤتمر بريوني أمرا واقعيا ودون أي إثارة". بمعنى أن اتباع مصر لسياسة الحياد يجب التسليم به وينبغي ألا يؤخذ بأية حساسية[٤١].

وقد أعقب هاتين الزيارتين بيانات مشتركة دلت على تعضيد يوغسلافيا لمصر من الناحيتين السياسية والاقتصادية، وتأييدها لها في الأمم المتحدة، وعلي مناصرة

الدول العربية بصفة عامة في العديد من القضايا مثل قضية الجزائر، رغم العلاقات الطيبة التي كانت تربط يوغسلافيا بفرنسا، وخاصة بعد زيارة تيتو لتلك البلاد[٤٢].

ثالثا: مقدمات و أسباب أزمة السويس:

كان تسليح الجيش المصري مسألة ملحة بالنسبة لناصر لكي يحافظ على ولاء جيشه ولدعمه بالأسلحة اللازمة. وإزاء تعنت الولايات المتحدة اتجه إلى الكتلة السوفيتية التي وافقت على إمداده بكميات معقولة من الأسلحة[٤٣]. ولم تكتشف الدول الغربية اتجاه ناصر صوب الحياد إلا حين توجه إلى مؤتمر باندونج، ثم ابتياعه سلاحا سوفيتيا في أواخر العام نفسه[٤٤]. وقد كان ليوغسلافيا علاقة بهذا الحدث؛ إذ إن تيتو هو الذي نصح ناصر باستخدام الورقة السوفيتية لمواجهة الغرب، فعلمه كيف يضرب الغرب بالكتلة السوفيتية والاحتفاظ بكل الاتصالات الممكنة مع الجانبين[٤٥]. ومن ثم تبدو أهمية علاقة مصر في عهد ناصر بيوغسلافيا وأثرها الكبير في تطور الأحداث.

وعلى أثر الإعلان عن صفقة الأسلحة التشيكية في ٢٨ سبتمبر ١٩٥٥، وجدت واشنطن نفسها في مأزق تمثل في أنه غدا عليها أن تختار بين صداقة مصر لمنع توثق العلاقات مع موسكو أو انتهاج سياسة عقابية لمصر لتحالفها مع السوفيت[٤٦]. فأرسلت (واشنطن) مساعد وزير الخارجية جورج آلان George Allen للضغط على ناصر للتراجع[٤٧]. وأعلنت كل من واشنطن ولندن قرارهما بالمساهمة مع البنك الدولي في تمويل السد العالي[٤٨]. وبدا لمصر بجلاء أن مفتاح السياسة الأمريكية في المنطقة هو الخوف من الاتحاد السوفيتي[٤٩]. وهكذا، يبدو أن ناصر نجح في تطبيق نصيحة تيتو؛ فقد كان من مبررات دلاس في تمويل مشروع السد العالي أن ناصر سوف ينتهج سياسة محايدة مماثلة لسياسة تيتو[٥٠].

ولكن الكونجرس الأمريكي رأى أنه لا يصح أن تقدم المساعدات لدولتين من دول الحياد (يوغسلافيا ومصر) ولابد من اختيار واحدة منهما فقط، وقر قراره على مساعدة نظام تيتو[٥١]. وفي ١٩ يوليو قررت واشنطن سحب صفقة تمويل السد،

وتبعتها لندن؛ فكان ذلك بمثابة تحد لمصر[٥٢]. يؤدي بدوره إلى فقدان ناصر ماء وجهه أمام العالم ما لم ينتقم لنفسه؛ فقد قيل إن السد العالي كان لناصر بمثابة الأهرام بالنسبة للفراعنة وكان لشعب مصر رمزا لآماله في حياة أفضل[٥٣].

وكان مما زاد التوتر أنه في مارس ١٩٥٦ إقالة الملك الأردني الحسين بن طلال (١٩٥٢-١٩٩٩)، الجنرال جلوب باشا من منصبه[٥٤] كقائد للفيلق العربي بالجيش الأردني[٥٥]. وظنت بريطانيا أن ناصرا وراء ذلك[٥٦]. ويرى أنتوني ناتنج أن أزمة السويس بدأت في اليوم الذي أقيل فيه جلوب[٥٧]. ومن جهة ثانية: فقد أثارت صفقة الأسلحة مخاوف الصهيونية[٥٨] واقترح بن جوريون -الذي عاد إلى رئاسة الوزراء في أوائل ١٩٥٥- شن هجوم فوري على مصر قبل أن تتدعم قوتها العسكرية بالفعل[٥٩]. ومن جهة ثالثة: كان القادة الفرنسيون وخصوصا في الجيش يضيقون بعبد الناصر لدعمه الثورة الجزائرية الأمر الذي كان يصعب عليهم قمعها ويتسبب في استنزاف موارد فرنسا؛ ولهذا كانت باريس أكثر حماسة من لندن للمواجهة مع عبد الناصر[٦٠]. ولهذا حرصت على التنسيق مع بريطانيا وتقديم كل ما تستطيع من قوات لإسقاطه[٦١].

وهكذا بدأت أزمة السويس ككرة ثلج -بدأت صغيرة وأخذت في النمو- برغبة مصر في بناء السد وتسليح الجيش؛ فماطل الغرب ثم رفض؛ فاتجه ناصر -عملا بنصيحة تيتو- إلى الشرق، الذي كان ملهوفا لمد نفوذه في المنطقة؛ فرحب بعقد صفقة الأسلحة،وتوالت الأحداث.

رابعا: انفجار الأزمة بتأميم القناة:

على أثر سحب الولايات المتحدة وبريطانيا عروضهما للمساعدة في تمويل إنشاء السد العالي، أخذ العالم يتساءل عن نتائج هذا التحدي الأمريكي البريطاني. ولم يتأخر الجواب كثيرا على هذا التساؤل؛ فكان قرار التأميم فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ لاستخدام عوائد القناة[٦٢] التي بلغت في عام ١٩٥٥ نحو ٣٤ مليون جنيه مصري[٦٣].

وقد صرح ناصر قائلا: "إننا سنمول السد العالي بدخل قناة السويس الذي كان يوزع على حملة الأسهم"[٦٤]. وكان يدير القناة ويشرف عليها أساسا حملة الأسهم البريطانيون والفرنسيون[٦٥]. وقد تعهدت مصر بأن تدفع إليهم ثمن ما يحملون من أسهم حسب السعر الذي وصلت إليه في بورصة باريس في اليوم السابق على التأميم[٦٦].

وقد كان لقرار تأميم قناة السويس هذا صدى عالمي اهتزت له الدول الغربية التي شنت هجوما على ناصر واعتبرته ديكتاتورا يخرق القانون الدولي، وأصرت على حرمانه من نجاحه في مسعاه؛ لأن ذلك يعني ضياع هيبة ومكانة ومصالح تلك الدول في الشرق الأوسط[٦٧]. ولهذا استهدفت لندن الإطاحة بنظام ناصر للحفاظ على هيبتها التي هبطت إلى الحضيض في المنطقة، الأمر الذي أصبحت تخشى معه أن تحل الولايات المتحدة محلها في المنطقة لملء الفراغ[٦٨]. فأعلن أنطوني إيدن Anthony Eden (١٩٥٥–١٩٥٧) في ٨ أغسطس قائلا: "إن تأميم ناصر قد أوجد حالة خطيرة، وأن وضع هذه القناة تحت إشراف دولي مسألة حياة أو موت بالنسبة لبريطانيا"[٦٩]؛ فقد كانت القناة تمثل "العمود الفقري للإمبراطورية البريطانية" على حد قول بسمارك[٧٠]. وأرسل إيدن برقية إلى الرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور Dwight Eisenhower (١٩٥٣–١٩٦١) يقول فيها: "إنه لا يمكن السماح لناصر بالسيطرة على القناة بهذا الأسلوب..وأنه إذا اتخذنا موقفا حازما حاليا سنحظى بدعم الدول البحرية بيد أننا لو لم نفعل فسنفقد نفوذنا وتفقد الولايات المتحدة كذلك نفوذها في الشرق الأوسط ولابد أن نستعد في نهاية المطاف لاستخدام القوة ضد ناصر[٧١]. وفي الوقت نفسه صرح وزير الخارجية الفرنسي كريستيان بينو Christian Pino علانية بأن تصرف ناصر غير مقبول، وذهب رئيس الوزراء الفرنسي جي موليه Guy Mollet (١٩٥٦– ١٩٥٧) إلى أبعد من ذلك ووصف ناصر بالدكتاتور وشبه أساليبه بأساليب هتلر النازي وأنها انتهاك للاتفاقيات الدولية[٧٢].

وبعد صدور قرار التأميم؛ أصدرت واشنطن قرارا من جانبها بتجميد رؤوس الأموال المصرية عندها[٧٣] وكانت تقدر بـ ٦٠ مليون دولار[٧٤]، وسافر وزير خارجيتها دالاس إلى لندن؛ ليشترك في المحادثات التي كانت تجرى بين بريطانيا وفرنسا بشأن توحيد موقف الدول المنتفعة بقناة السويس ضد مصر. وقد أصدر وزراء الخارجية باسم بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة بيانا في ٢ أغسطس ١٩٥٦ استنكروا فيه "قيام دولة واحدة بالاستيلاء التعسفي على هيئة دولية... وإنهم يعتبرون العمل الذي قامت به الحكومة المصرية يهدد حرية الملاحة في القناة وسلامتها التي ضمنتها اتفاقية عام ١٨٨٨"[٧٥].

وبعبارة أخرى، أرادت الولايات المتحدة أن تحقق فائدة مضاعفة من هذه الأزمة. فقد كانت تؤيد توجيه ضربة قوية لحركات التحرر الوطني بغية إضعافها ولهذا أيدت تصرف المعتدين الثلاثة، وفي الوقت نفسه كانت تريد أن تحتل في الشرق الأوسط مواقع القوى الاستعمارية التلقليدية وهذا ما جعلها تندد بالاستعمار القديم[٧٦].

وثمة من يرى أن دلاس كان يحاول المناورة في الموقف لكي يتجنب استخدام القوة (من قِبل واشنطن لأنه يعلم أن رئيسه لن يريد ذلك)، وفي الوقت نفسه كان إيدن يناور كذلك في الموقف لكي يجعل من استخدام القوة ضد مصر أمرا مشروعا[٧٧]. وختم البيان بـ"أن الدول الثلاث ستتخذ الخطوات الكفيلة بإنشاء تدابير لإدارتها تحت إشراف جهاز دولي. ولذلك تقرر عقد مؤتمر يجمع الدول الموقعة على الاتفاقية[٧٨] وبين الدول الأخرى المنتفعة بالملاحة في القناة" في لندن في ١٦ أغسطس[٧٩].

وقد عبر ناصر عن استيائه من هذا البيان الثلاثي في رسالة وجهها إلى تيتو قائلا: "إن البلاغ الذي أصدرته الدول الثلاث في لندن يوم ٢ أغسطس ١٩٥٦، يتجاهل الحقائق الثابتة للموقف وينتهك الحقوق المشروعة والسيادية لمصر على قناة السويس[٨٠]. وفي ٣ أغسطس أبلغ ناصر السفير الأمريكي في القاهرة هنري بايرود

Henry Bayerodأنه لن يقبل السيطرة الدولية التي تمثل شكلا من أشكال الاستعمار وأن مصر لا يمكن أن تشارك في مثل هذا المؤتمر المقترح(٨١).

خامسا: موقف يوغسلافيا من تأميم مصر للقناة:

أول إشارة عن معرفة تيتو بفكرة تأميم مصر للقناة وردت إبان اللقاء الأول الذي جمع ناصر بتيتو في قناة السويس الذي ذكر آنفا. ثم أثناء زيارة ناصر ليوغسلافيا – في مؤتمر بريوني– حين صارح مضيفه تيتو أنه يفكر في إعادة قناة السويس للشعب المصري. ولكن الأمر لم يكن ملحا فلم تكن المناقشة جادة ومركزة(٨٢). وبعد التأميم بأيام وفي ٣١ يوليو التقى وزير الخارجية محمود فوزي السفير اليوغسلافي في القاهرة؛ حيث تحدث الأخير عن مسألة قناة السويس وتبادل مع الوزير التعليق عليها، وذكر السفير أن بلاده مرت بأدوار عديدة في مجال التأميم كالدور الذي تمر مصر به، وأن الدول الغربية تخشى إذا ما هي أقرت ما فعلته مصر أن يتبعها سواها في الشرق الأوسط وعلى الأخص فيما يتعلق بشركات البترول(٨٣).

ونظرا لمكانة يوغسلافيا الدولية ورغبة القيادة السياسية المصرية في الحصول على دعمها في قضية التأميم العادلة أرسل الرئيس ناصر إلى تيتو في أغسطس ١٩٥٦، رسالة مطولة يشرح له فيها حيثيات قرار التأميم ووجهة النظر المصرية جاء فيها:

"لقد واجه قرار الحكومة المصرية بتأميم شركة قناة السويس معارضة لا أساس لها من الدوائر الاستعمارية والرجعية ولاسيما في بريطانيا وفرنسا؛ فقد نظمت الدولتان حملة من التشويه المتعمد لموقفنا في محاولة لجعلنا نبدو أمام الرأي العام العالمي كما لو كنا مستغلين للقانون ومنتهكين لحرية الملاحة في القناة. وهذه ليست المرة الأولى التي نصادف فيها محاولات من هذا القبيل"(٨٤). وأردف ناصر قائلا:

"وقد رأيت من اللازم أن أبعث إلى فخامتكم وجهة نظر الحكومة المصرية بشأن موضوع تأميم شركة قناة السويس وأن أحيطكم علما بكل تطوراته". ثم تابع

ناصر مدافعا عن حق مصر في التأميم قائلا: "إن الحكومة المصرية كانت تمارس بصورة كاملة حقوق السيادة لمصر على القناة كجزء لا يتجزأ من أراضيها عندما قررت تأميم شركة قناة السويس. إن القناة لم تحفر ولن تفتح للملاحة الدولية إلا بناء على تصريح من مصر، وبجهد وعرق الشعب المصري. ولذلك فإن القناة تخص الشعب المصري. وهي واحدة من موارده القومية ويجب أن تكون كذلك. وإذ تقع هذه القناة كلية في الأراضي المصرية؛ فإن الدفاع عنها وضمان أمنها هما من مسؤولية الحكومة المصرية. إن هذه الحقائق ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار كنقطة انطلاق لتحديد مركز قناة السويس"(٨٥).

واسترسل ناصر في حديثه مبينا النواحي القانونية ومفندا أباطيل المعارضين قائلا: "لقد أسست شركة قناة السويس باعتبارها شركة مصرية خاضعة للقوانين والولاية القضائية المصرية وقد وافقت الحكومة المصرية على قانونها الأساسي. وقد منحت الشركة امتيازا لتشغيل وإدارة القناة منذ الوقت الذي فتحت فيه القناة للملاحة في عام ١٨٦٩. وبغية استعادة الحقوق المشروعة للشعب المصري في القناة؛ فقد قررنا أن نؤمم الشركة وأن ننقل تشغيل القناة من الشركة إلى الحكومة المصرية. إن حق كل دولة مستقلة في تأميم أي من موادها الوطنية أو مرافقها العامة وهو حق مسلم به عالميا، وينص القانون المصري الذي يؤمم شركة قناة السويس على دفع تعويض مناسب وعادل إلى حملة الأسهم، وهو بذلك ممارسة صحيحة للسيادة الوطنية ويتفق مع مبادئ القانون الدولي والأصول التي تتبعها الدول(٨٦).

ثم تابع ناصر حديثه منتقدا الدول الغربية التي عارضت التأميم:"وإذ تسلم الدوائر الاستعمارية والرجعية بالأسس القانونية والأخلاقية التي يقوم عليها تأميم شركة قناة السويس فقد سعت إلى التشويش على القضية عن طريق ربطها على نحو غير مناسب بحرية الملاحة في القناة وأمنها. إن الشركة المؤممة لم يكن لها أبدا أي شأن بضمان حرية الملاحة في القناة أو الدفاع عن أمنها ولم تتمتع أبدا بالأهلية أو السلطة

بالاضطلاع بمسؤولية من هذا القبيل. إن مسؤولية من هذا القبيل تقع على عاتق مصر باعتبارها الدولة ذات السيادة التي تمر عبر أراضيها القناة. إن هذا الوضع منصوص عليه بوضوح في المادتين ٩ و ١٠ من اتفاقية ١٨٨٨[٨٧].

ويبدو بجلاء أن رد الفعل اليوغسلافي على هذه الرسالة المصرية كان إيجابيا؛ ففي وثيقة من وثائق الخارجية المصرية التي أرسلها السفير المصري في يوغسلافيا يذكر الآتي: "وقد أيدت يوغسلافيا مصر في موقفها من تأميم القناة منذ اليوم الأول، وكان التحفظ الوحيد الذي أُبدى في ذلك أن تكون مصر قد اتخذت لكل احتمال عدته، لأن الدول الغربية وخاصة فرنسا وبريطانيا، تعتبر هذا الممر طريقا حيويا لهما"، ويصف هذا الموقف السفير المصري في يوغسلافيا آنذاك حسين رشدي عندما قابل تيتو في أغسطس ١٩٥٦ – أي في أعقاب قرار التأميم– قائلا: "لم أجد في حديثي معه (تيتو) إلا كل تفهم وتعضيد لموقف مصر. وقد أنحي باللائمة علي الدول الاستعمارية التي لم تستطع بعقليتها البالية فهم التطور الحديث في العالم، وتقدير المحاولات التي تبذلها الدول الصغيرة للحصول علي استقلالها الكامل. وقد كان التصريح الذي أدلي به يوم ١٢ أغسطس – غداة مقابلتي له – من أقوي تصريحاته التي تتسم عادة بالاعتدال بين الكتلتين؛ فخرج علي مألوف عادته وكان صريحا في مهاجمته للغرب في شأن مؤتمر لندن وطريقة الدعوة إليه واختيار الذين وجهت إليهم الدعوة[٨٨].

وقد وقفت يوغسلافيا حكومة وشعبا تدعم مصر بكل ما تستطيع، قبل التأميم بنصائحها، ومنذ التأميم، وإبان العدوان. وعلاوة على ذلك فقد قدمت الحكومة اليوغسلافية خيرة مرشديها مساعدة لمصر حتى تتمكن من المحافظة علي انتظام الملاحة في القناة[٨٩]. فقد بذلت الإدارة المصرية لقناة السويس جهودا كبيرة لإدارة القناة في وقت رفض فيه ٦٠ مرشدا كانوا في إجازات بالخارج العودة إلى مصر من مجموع ٢٠٥ مرشدا[٩٠]. وازداد ضغط الشركة وإغراؤها للمرشدين بترك العمل في

مصر حيث عرض رئيس الشركة جاك جورج بيكو Jack Georges Picot مرتب ثلاث سنوات مقدما لمن يرفض العمل من المرشدين تحت الإدارة المصرية. ثم هدد المرشدين الباقين بفقدان معاشهم وكانت النتيجة خروج جميع المرشدين الأجانب ماعدا ١١ يونانيا رفضت حكومتهم التصريح لهم بمغادرة موقعهم في هيئة قناة السويس، وبذا أصبح المجموع ٥١ مرشدا انضم إليهم عدد مناسب من المرشدين السوفيت، واليوغسلاف، واليونانيين، والأمريكيين أيضا(٩١).

سادسا: يوغسلافيا ومؤتمر لندن الأول:

تجدر الإشارة إلى أنه قبل انعقاد هذا المؤتمر بيوم واحد، وفي ١٥ أغسطس كتب حسنين هيكل في مجلة (آخر ساعة) أن عبد الناصر كان مبيتا قرار التأميم بيد أنه انتهز فرصة سحب عرض تمويل السد العالي؛ فاتخذت الخارجية البريطانية من هذا المقال دليلا على أن ناصر مُضَلِل وأنه خطط للاستيلاء على شركة قناة السويس مسبقا ومن ثم يسقط ادّعاء أن الغرب ورطه في الخطأ حينما رفض المساعدة في بناء السد العالي وفقا لما ذكره الصحفي المقرب منه(٩٢). وما ذكره هيكل يعزز ما رشحت عنه المعلومات من أن ناصر حدث تيتو إبان لقائهما الأول في قناة السويس ثم في مؤتمر بريوني أيضا في الأمر. وكما استخدم الغرب حديث ناصر مع تيتو بهذا الخصوص استخدم كذلك حديث هيكل أيضا ضد ناصر. وإن صحت رواية تيتو وهيكل عن عزم ناصر على تأميم القناة قبل سحب الغرب تمويل السد؛ فما البأس في ذلك؟! أليست القناة ملكا خالصا لمصر لا يماري فيه أحد؟! لكن يبدو أن هيكل كتب ذلك وعينه على الداخل ولم ينتبه إلى الخارج وكيف سيوظف الغرب المعلومة لصالحه.

وعلى أي حال، في اليوم التالي عقد مؤتمر المنتفعين أو مؤتمر لندن الأول في ١٦ أغسطس ١٩٥٦ وبلغ عدد الدول التى دعيت إليه أربعاً وعشرين دولة، ثمان منها هى الموقعة على اتفاقية عام ١٨٨٨ وهى مصر وفرنسا وإيطاليا وهولندا وأسبانيا

وتركيا وبريطانيا وروسيا، وست عشرة دولة أخرى وقع عليها الاختيار. ولكن مصر أعلنت أنها لن تشترك فى مؤتمر لندن[٩٣]؛ وكان مما جاء في رسالة ناصر لتيتو بهذا الخصوص قوله: "إن شروط هذا البلاغ التي تتعلق بالدعوة إلى عقد مؤتمر في لندن "لاتخاذ خطوات من أجل وضع ترتيبات التشغيل في ظل نظام دولي..." هي شروط غير مقبولة. وشرح ناصر لتيتو أسباب ذلك قائلا: أولا: إن مبدأ الإشراف الدولي على جزء لا يتجزأ من أراضينا يتعارض مع سيادتنا. وفي حين أننا مستعدون لأن نؤكد من جديد عزمنا على التمسك باتفاقية عام ١٨٨٨ التي تضمن حرية الملاحة في قناة السويس، واحترام التزاماتنا الدولية، إلا إننا مصممون على معارضة أي شكل من السيطرة أو الحماية الأجنبيين. ويجب ألا يكون هناك أي تفرقة بين قناة السويس وغيرها من القنوات المماثلة أو الممرات المائية المناظرة المكرسة للملاحة الدولية، ولكنها متحررة من السيطرة والإشراف الأجنبيين. ثانيا: إن قرارات الدول الثلاث قد اتخذت في جو من الضغط والتهديدات الموجهة إلى الشعب المصري بما في ذلك التهديد باستعمال القوة مما يشكل انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة الذي يحظر استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية[٩٤]. وقال ناصر لتيتو: "إن قائمة الدول المدعوة إلى الاشتراك في المؤتمر هي قائمة تحكمية وعشوائية، إنها لا تحتوي على أسماء البلدان الأكثر انتفاعا بالقناة وبذلك تكون أكثر اهتماما بالمسألة من البلدان الأخرى المسماة في ملحق البلاغ. وختم ناصر بقوله: "ولذلك فإننا لن نقبل الدعوة إلى عقد مثل هذا المؤتمر في ظل ظروف من هذا القبيل. ونحن مصممون على التمسك بحقوقنا والتزاماتنا ولدينا الرغبة في القيام بتشغيل قناة السويس بصورة هادئة وفعالة لصالح مصر والمجتمع الدولي. وإننا لعلى ثقة من أن قضيتنا تحظى بتأييد وتعاطف جميع الدول المتطلعة إلى الحرية والمحبة للسلم"[٩٥].

وهكذا، أعلنت مصر أنها لن تشترك فى مؤتمر لندن[٩٦]؛ رغم ما قيل عن نصيحة كل من رئيس وزراء الهند جواهر لال نهرو (١٩٤٧-١٩٦٤) وتيتو لناصر بالحضور. وقيل إنه لم يذهب لهجوم إيدن عليه قائلا: "معركتنا ليست مع مصر

ولكنها مع ناصر"[٩٧]. وقد صرح الدكتور محمود فوزي مندوب مصر في الأمم المتحدة بأن مصر لم تحضر مؤتمر لندن بسبب التهديد والوعيد الذي سبقه؛ فلقد كان عقد المؤتمر إنذارا لا دعوة. وقال: "لم نكن مدعوين لحضور مؤتمر بل كنا مطلوبين للمحكمة"[٩٨].

وتساءل ناصر مستنكرا: "على أي أساس قرروا دعوة ٢٤ دولة من بين الخمسين دولة التي تستخدم القناة[٩٩]؟! ولهذا قيل إن مصر لم تحضر لأنه ليس مؤتمرا دوليا بالمعنى الصحيح؛ إذ لم تدع إليه كل الدول التي تمر سفنها في القناة، ثم إن بريطانيا انفردت بالدعوة إليه. ثم لأنه دعي إليه دون استشارة مصر وهي صاحبة الشأن[١٠٠]. وذهب قائد الجناح علي صبري مدير مكتب الرئيس ناصر ممثلا لمصر إلى مؤتمر لندن كمراقب خارجي فقط[١٠١].

وكانت خطة دلاس والهند تعترفان بالحقوق المشروعة لمصر وبسيادتها وكذلك بالمصالح الدولية، ولكن برغم أوجه الشبه فإن خطة دلاس هي التي دعت إلى هيئة دولية للرقابة والإشراف على إدراة القناة، وبعكس خطة الأغلبية (خطة دالاس) فإن خطة الأقلية (خطة الهند) كانت تترك لمصر الرقابة والإدراة للقناة واعترفت بهيئة المنتفعين ولكن في ظل الإدارة المصرية[١٠٢].

وتقدمت الولايات المتحدة بمشروعها الذي أطلق عليه فيما بعد الثمان عشرة دولة ويتضمن إنشاء إدارة دولية للقناة International –Board. وشكلت لجنة خماسية (بعثة منزيس) لعرض نتيجة المؤتمر على الحكومة المصرية التي أعلنت رفضها للمشروع، مع حرصها على تكرار عروضها السلمية مثل عقد مؤتمر من الدول المستخدمة للقناة أو تشكيل هيئة مفاوضة للوصول إلى حل يتفق مع ما قررته اتفاقية اسطنبول[١٠٣] عام ١٨٨٨[١٠٤]، دون المساس بسيادة مصر وحقوقها المشروعة[١٠٥]. وفي الوقت الذي كانت فيه بعثة منزيس تؤدي واجبها في القاهرة صرح إيزنهاور بأن "الولايات المتحدة لا تستطيع في أي حال من الأحوال تأييد

استعمال القوة". وقد ترك هذا التصريح أثرا واضحا في إحباط مهمة منزيس؛ إذ رفضت اقتراحات المؤتمر البحري بصورة قاطعة، وعادت إلى لندن دون أن تحقق شيئا(١٠٦).

أما موقف يوغسلافيا من مؤتمر لندن فقد كان واضحا؛ إذ كانت يوغسلافيا من الدول التي لم توجه لها الدعوة للحضور؛ فكان ذلك من أسباب إعلانها عن معارضتها للمؤتمر وشككت في سلامة تمثيل الدول المشتركة فيه، وأعلنت على لسان الرئيس تيتو أن إغفال دعوتها وتجاهل مصالحها تجاهلاً تاماً "لم يتم عفواً أو مصادفة، مما يثير الشكوك حول الدوافع والأهداف التى عقد من أجلها المؤتمر، وأن التوتر الدولى لا يعنى الدول الثلاث الداعية؛ بل يعنى دول العالم قاطبة المحبة للسلام، ثم إن الدول الثلاث بإقدامها على هذا الإجراء قد اعتدت اعتداء صارخاً على الأمم المتحدة والجهود التى تبذل لتدعيم السلام العالمى. ولا يمكن للمؤتمر أن يناقش حق مصر فى التأميم أو يبحث ما يترتب على ذلك من أمور خاصة بالإدارة وضمان حرية الملاحة"(١٠٧). وهذا يبرز أن هناك جبهة معارضة لمؤتمر لندن الأول قبل انعقاده لها تأثير ووزن دولي له اعتباره.

وقد أعرب تيتو عن دهشته بسبب عدم دعوته لحضور مؤتمر لندن. كما أعرب عن أسفه للتهديد باستعمال القوة ضد مصر. وأيدت الحكومة اليوغسلافية مشروعات القاهرة من أجل التفاوض لإنهاء أزمة القناة وسلمت إلى سفارة مصر في بلجراد ما يفيد ذلك. وعارضت الصحف اليوغسلافية مشروع إيدن وكذلك تلويح الغرب باستخدام القوة(١٠٨). وبداهة أن تتسق الصحافة اليوغسلافية مع الموقف الرسمي للدولة لأنها كانت صحافة موجَهَة في ظل نظام حكم شمولي، وهذا ما تشير إليه بوضوح إحدى وثائق الخارجية المصرية حيث نصت على أن "الجهات العليا تقوم بتوجيه الصحافة في يوغسلافيا، (سواء) الناطق فيها بلسان الحزب (الشيوعي)، أو المستقل

منهـا. كمـا أن الإذاعـة بـدورها موجهـة لـذلك. يمكـن القـول أن الـرأي العـام غيـر موجود"[١٠٩]. على حد تعبير هذه الوثيقة.

وقد استنكر شبيلوف Shepilov وزير الخارجية السوفيتي عدم دعوة المؤتمر لأقطار عديدة من الدول التي اشتركت في اتفاق ١٨٨٨ بوصفها وريثة الإمبراطورية النمساوية–المجرية، مثل: النمسا والمجر وتشيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا[١١٠]. وفي الوقت نفسه تم دعوة دول أقل استخداما للقناة من دول أخرى مثل إثيوبيا، التي بلغت حمولة سفنها التي عبرت القناة في عام ١٩٥٥، ٢٦.٣٢٤ طنا. بينما لم تدع يوغسلافيا التي بلغت حمولة سفنها التي عبرت القناة في السنة نفسها ١٨٠.٣٨٠ طنا. وهذا من الأدلة القاطعة على أن تكوين هذا المؤتمر قد تم على أساس تحيزي ظاهر على حد قوله. وهو ما ينسف ما ادعته الحكومة البريطانية في مذكرتها في ٣ أغسطس ١٩٥٦ التي أوضحت فيها أن تكوين المؤتمر قد روعي فيه صفتان؛ هما: عضوية اتفاقية ١٨٨٨، والمصلحة الحيوية في استخدام القناة، بيد أن ما حدث دل على عدم مراعاة هاتين الصفتين. وهو ما حدا ببعض الدول إلى الاحتجاج، مثل يوغسلافيا والمجر وألمانيا الديمقراطية وبولندا[١١١]. وكان من التناقض المثير أن بريطانيا كانت أول من دعا إلى تدويل القناة رغم أنها كانت تعارض ذلك بشدة إبان احتلالها لمصر؛ فكانت تتمسك بحق مصر في السيادة على القناة باعتبارها جزءا لا يتجزأ من أراضيها[١١٢]!.

مـؤتمر لنـدن الثـاني: (١٩–٢١ سبتمبر ١٩٥٦): عقد هذا المؤتمر لبحث تقرير اللجنة الخماسية وبحث اقتراحات مصر تشكيل هيئة مفاوضة دولية لتسوية مسألة القناة، وعرض مشروع إنشاء هيئة من المنتفعين بالقناة لإدراتها بمعرفتهم، وقد انتقد المشروع الأخير واعترض عليه أغلبية الأعضاء لأنه يهدف إلى فرض تسوية لمشكلة القناة على مصر. وأنهى المؤتمر أعماله بإصدار ثلاثة بيانات: أولا: الدعوة إلى عرض الأزمة على الأمم المتحدة. ثانيا: المضي في إنشاء هيئة المنتفعين بالقناة،

للاتصال بمصر والتفاوض معها. ثالثا: رغبة الولايات المتحدة في الانضمام إلى هيئة المنتفعين[١١٣].

مؤتمر لندن الثالث: (٤ أكتوبر ١٩٥٦): كان الغرض من عقده إعادة بحث مشروع هيئة المنتفعين بالقناة وانضمام الدول إليها. وقد رفضت إثيوبيا وباكستان واليابان الاشتراك فيها، وأعلنت هولندا والنرويج والدانمرك ضرورة الرجوع إلى برلماناتها، كما أبدت كل من إيران وفرنسا والسويد تحفظات بشأن انضمامها للهيئة. وانتهى المؤتمر بالإخفاق ووصفه الأعضاء المشتركون فيه بأنه كان صوريا[١١٤].

سابعا: موقف يوغسلافيا من الأزمة في الأمم المتحدة:

حين يئست كل من بريطانيا وفرنسا من إمكان حمل مصر بالطرق السلمية على قبول حل يحقق أغراضهما، وحين تزايد ضغط الرأي العام الدولي –الذي عارض بشدة سياسة اللجوء إلى القوة– تظاهرت الدولتان بالجنوح للسلم في ١٩٥٦/٩/٢٣، فتقدمتا بشكوى إلى مجلس الأمن تدَّعيان فيها أن مصر غيرت من جانب واحد نظام الإدارة الدولي لقناة السويس، كما قدمتا مشروع قرار إلى مجلس الأمن بفرض قرارات الدول الثماني عشرة كأساس لحل مشكلة القناة[١١٥]. وذكر سير هامفري تريفيليان Humphrey Trevelyan سفير بريطانيا في مصر استعداد حكومته للحرب أثناء مناقشة القضية في مجلس الأمن[١١٦] وكانت يوغسلافيا عضوا في مجلس الأمن آنذاك[١١٧]. فكان ذلك من حسن طالع مصر، على نحو ما سنرى.

وفي ٢٤ سبتمبر طلبت مصر من رئيس مجلس الأمن بحث شكواها مما تقوم به بريطانيا وفرنسا. وساعدت الولايات المتحدة في إدراج الشكوى في جدول أعمال المجلس، لأن تكوينه آنذاك لم يكن في صالح مصر من أعضائه المنتخبين؛ إذ كان يضم أستراليا وبلجيكا وكوبا وإيران وبيرو ويوغسلافيا وكانت الأخيرة هي الدولة المتعاطفة مع مصر[١١٨]. وإذا كانت يوغسلافيا لم توجه لها دعوة لحضور مؤتمر

لندن الأول في ١٦ أغسطس؛ ولم تتمكن من دعم مصر في أروقة هذا المؤتمر، فإن القدر ساق ظروفا مواتية ليوغسلافيا ولمصر كي تقف بلجراد بجانب القاهرة في أزمتها في محفل أهم وهو الأمم المتحدة.

وكان مجلس الأمن حينذاك مؤلفا من أحد عشر عضوا، ومثل وزراء خارجية ست دول منهم أقطارهم وهم: بلجيكا، فرنسا، والاتحاد السوفييتي، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، ويوغوسلافيا(١١٩).

وفي٣ أكتوبر ١٩٥٦، وصل د. محمود فوزي وزير الخارجية إلى نيويورك لكي يتولى تمثيل مصر بنفسه في مناقشات مجلس الأمن. وهناك أجرى سلسلة اتصالات قبل انعقاد المجلس؛ ففي ٤ أكتوبر التقى فوزي –وزير الخارجية اليوغسلافي بوبوفيتش وأجرى مباحثات معه وقد بدا بجلاء لفوزي خلالها اتفاق يوغسلافيا مع مصر في الخطوط العريضة للأزمة سواء من ناحية المبدأ أو الأسلوب، وقدم بوبوفيش نصيحة لمصر مفادها التحذير من أن القاهرة يجب ألا تكون بمثابة كرة بين موسكو وواشنطن(١٢٠).

ومن ثم يبدو بجلاء الدور الإيجابي المعتدل الذي كانت تلعبه بلجراد في الأزمة؛ فمما لا شك فيه أن كلا من واشنطن وموسكو كانتا تسعيان لاستغلال الأزمة لصالحهما وإن تظاهرتا برغبتهما في إسداء النصح الخالص لمصر وكأنهما يرغبان في تحقيق صالح القاهرة؛ أما يوغسلافيا فكانت أبرز دول أوربا التي تمحض مصر النصيحة الخالصة، ولديها من الخبرة في مجال السياسة الدولية أكثر مما لدي القيادة المصرية آنذاك؛ وكانت القاهرة في مسيس الحاجة لمثل هذا الصوت العاقل الذي لا ينحاز لموسكو ولا إلى واشنطن.

ومهما يكن من أمر؛ فقد تقرر عرض القضية على مجلس الأمن الذى بدأ مناقشتها فى ٥ أكتوبر ١٩٥٦، وقد استنكر أغلب أعضاء المجلس فكرة الالتجاء إلى القوة، وقرروا الأسس التى يجب أن تكون هادية فى الأزمة، وفوض مجلس الأمن

السكرتير العام للأمم المتحدة داج همرشلد Dag Hammarskjöld[١٢١] في أمر حل القضية بالطرق السلمية. واقترحت مصر عقد الاجتماع فى جنيف وتركت تحديد موعده لكل من فرنسا وبريطانيا[١٢٢].

وفي ٥ أكتوبر أرسل ناصر إلى فوزي برقية يطالبه فيه بلقاء شبيلوف. فلقيه في اليوم التالي واتفق الوزيران على الخطة التي ستتبعها الدبلوماسية المصرية. وأخبر الوزير المصري نظيره السوفيتي أن مصر ستتقدم باقتراح بتشكيل لجنة للمفاوضة، مكونة من ٨ أو ٩ دول، ووافق شبيلوف على هذا الاقتراح. وأرسل فوزي برقية لناصر يخبره بأنه لن يذكر اللجنة في بيانه؛ لأنه لو فعل ذلك فلن يحظى إلا بدعم دولتين فقط هما يوغسلافيا والاتحاد السوفيتي[١٢٣]. وهذه البرقية دليل على مدى الدعم الذي كانت يوغسلافيا تقدمه لمصر ودليل على أن مصر كانت واثقة تماما ومطمئنة دائما لتأييد بلجراد لها إبان الأزمة.

بين ٥ أكتوبر و١٣، اجتمع مجلس الأمن يوميا تقريبا لمناقشة الشكوى الأنجلو–فرنسية. وفي الوقت الذي تقدمت فيه لندن وباريس بشكوى إلى مجلس الأمن تدعيان فيها أن التأميم خطر كبير على السلام العالمي، تقدمت مصر بشكوى مضادة بينت فيها أن تصرفات إنجلترا وفرنسا هي الخطر على السلام الدولي وإهدار لحقوق مصر. وفي مجلس الأمن في جلسة ٦ أكتوبر افتتح سلوين لويد Selwyn Lloyd (١٩٥٥–١٩٦٠) وزير خارجية بريطانيا المناقشة وأبان عن مشروع قرار باسم بريطانيا وفرنسا يتبني وجهة نظر البلدين ووقفت أستراليا بجانب بريطانيا، ولكن مصر وجدت تأييدا قويا من الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا في هذا الموقف[١٢٤]. وهكذا مرة أخرى يوغسلافيا تدعم مصر.

واستأنف مجلس الأمن جلساته في ٩ أكتوبر، واستمع في جلسته الصباحية إلى مندوب يوغسلافيا الذي أيد مصر في قرار التأميم، وحمل على تدابير الضغط الاقتصادي والتهديد بالقوة التي اتخذتها بريطانيا وفرنسا ضد مصر، وعارض مشروع

القرار البريطاني الفرنسي[١٢٥]. أما شبيلوف فقد أيد وجهة النظر المصرية وانتقد التدابير الاقتصادية التي اتخذتها إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة وهاجم سياسة الغرب الاحتكارية الاستعمارية وانتقد التلويح بالقوة. واقترح لجنة للمفاوضة من ثماني دول هي: مصر وإنجلترا وفرنسا وروسيا والولايات المتحدة والهند ويوغسلافيا وإيران أو أندونيسيا والسويد. ونادى بأن تكون اللجنة متوازنة بحيث لا ترجح وجهة نظر على أخرى[١٢٦]. ويبدو من هذا التشكيل المقترح الذي طرح فيه اسم يوغسلافيا أن هدفه كان تحقيق التوازن؛ فكما يحوي الدول المتحاملة على مصر فإنه يحوي الدول الداعمة لها مثل يوغسلافيا.

وقد وافقت الدول على أن تقوم مفاوضات سرية بهدف إتاحة الفرصة للجانبين بعد أن أعلنا عن وجهة نظرهما بالبحث عن مبادئ تكون أساسا لمفاوضات تصل بالفريقين إلى نتيجة مرضية[١٢٧]. وأسفرت هذه المفاوضات السرية عن الموافقة على مبادئ ستة هي:

١- حرية الملاحة.

٢- احترام سيادة مصر.

٣- انفصال إدارة القناة عن سياسة أي دولة.

٤- تحديد الرسوم يكون وفقا لاتفاق بين مصر والدول المنتفعة.

٥- تخصيص جانب عادل من الرسوم لتحسين القناة.

٦- الالتجاء إلى التحكيم في حالة الخلاف بين مصر وشركة القناة السابقة.

بيد أن لندن وباريس أرادتا في جلسة ١٣ أكتوبر إضافة طلب إقرار مجلس الأمن لمقترحات الدول الثماني عشرة التي تمخض عنها مؤتمر لندن الأول. وأعلن ممثل مصر قبوله للمبادئ الستة الأولى ورفضه للجزء المضاف الذي اقترحته لندن وباريس[١٢٨]، وقد أيد شبيلوف موقف مصر، وتقدمت يوغسلافيا بمشروع قرار يؤيد المبادئ الستة ويطالب بحذف الجزء المضاف الذي اقترحته لندن وباريس، فأيد

شبيلوف مشروع القرار اليوغسلافي. وعند التصويت استخدم الاتحاد السوفيتي حق النقض الفيتو وصوتت معه يوغسلافيا فاعتمد مجلس الأمن بالإجماع الجزء الأول الخاص بالمبادئ الستة ورفض الجزء المضاف المقترح من لندن وباريس(١٢٩). فكان هذا مكسبا دبلوماسيا لمصر، وكان ليوغسلافيا دور واضح في تحقيقه.

ثامنا: العدوان الثلاثي وموقف يوغسلافيا منه:

جاءت تقديرات ناصر مخالفة للواقع في كثير من جوانبها، وإن أثبتت الحوادث أنه كان مصيبا في بعضها؛ فقد جانبه الصواب في تقديره لموقف فرنسا(١٣٠)، كما جانبه الصواب في تقدير إمكانية تواطؤ بريطانيا وفرنسا وإسرائيل، والمثير للدهشة أنه لم يقبل –رغم تسرب خطط العدوان الثلاثي ووصولها إليه من أكثر من مصدر– الاقتناع بتواطؤ تلك الدول الثلاث في عدوان مسلح ضد مصر(١٣١). وبينما كانت النقاشات دائرة في أروقة الأمم المتحدة حول أزمة السويس المتصاعدة، فوجئ العالم ببدء العدوان الإسرائيلي على مصر فى مساء الإثنين ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦(١٣٢). وأعلنت بريطانيا أنها لن تعمل على استغلال العدوان. ولكن في مساء اليوم التالي ٣٠ أكتوبر قدمت حكومتا بريطانيا وفرنسا إنذارا نهائيا لمصر تطالبان فيه باحتلال قناة السويس طوعا أو كرها وسحب القوات المصرية مائتي كليو متر غرب حدود مصر الشرقية وبذلك تكشفت خيوط المؤامرة العدوانية البريطانية الفرنسية الإسرائيلية(١٣٣). وأخذت بريطانيا وفرنسا قبل هجومهما من البر والبحر تشنان على مصر حرب الغارات الجوية؛ فأغارت الطائرات البريطانية على القاهرة منذ مساء الأربعاء ٣١ أكتوبر ١٩٥٦، وفى مساء هذا اليوم أيضاً أعلنت وزارتا الحرب فى لندن وباريس بدأ عملياتهما الحربية ضد مصر(١٣٤). لقد هاجم مصر ثلاث دول تحشد معها أكثر من ١٠٠٠ طائرة و٧٠٠ دبابة وأسطولين كبيرين وقوات برية تتفوق في العدد على القوات المصرية أربع مرات على الأقل(١٣٥). ويجدر لفت الانتباه إلى أن مصير شركة قناة السويس كان أمرا ثانويا بالنسبة للطرفين (لندن وباريس)، أما الأمر الأساس فهو

المحافظة على الوجود الأوربي في الشرق الأوسط بواسطة التدويل. وقد بدا لهم أن الدخول في امتحان اللجوء إلى القوة بمثابة الوسيلة الوحيدة لترميم مكانتهم في تلك المنطقة التي غدت حيوية بسبب الحاجة الماسة لنفط الخليج في ميدان الطاقة(١٣٦).

وكان موقف يوغسلافيا من العدوان الإسرائيلي على مصر من أوضح وأصرح المواقف؛ إذ أدانته بلجراد، عبر عن ذلك الرئيس تيتو بتعبير يعد من أدق التعليقات التي صدرت من قادة العالم آنذاك حين قال: "لقد أثبتت إسرائيل مرة أخرى أنها مخلب القط الذي ينفذ أغراض الدول الكبيرة، وهي بذلك تشكل خطرا على السلام العالمي"(١٣٧). وكان خطاب الماريشال تيتو الذي ألقاه في بولا من أقوي خطاباته وأعنفها في مواجهة الغرب وتحميله تبعة ما حدث"(١٣٨). وهذا الموقف من العدوان يتناغم مع سياسة يوغسلافيا الخارجية؛ فلقد جاء في وثيقة من وثائق الخارجية المصرية ما يعبر بجلاء عن ذلك حيث ذكرت: "ذهبت يوجوسلافيا إلي مدي بعيد – رغم سياستها الحيادية بين الكتلتين وعلاقاتها بالغرب– في تأييد مصر ضد العدوان. وكان طبيعيا أن تؤيد يوجوسلافيا –حكومة وشعبا– مصر في موقفها بعد العدوان عليها.. وهو مثال لاتحاد وجهات النظر ووحدة المصالح بين البلدين(١٣٩).

علاوة على هذا فقد ذكرت وثيقة أخرى من وثائق الخارجية أن ألكسندر رانكوفيتشalksndr rạnkwfytsẖ وهو نائب الرئيس تيتو(١٤٠) ذكر فى تقريره في الدورة الخامسة لـ(لتحالف الاشتراكى للشعب اليوغسلافى العامل)(١٤١). في أوائل ١٩٥٧ في معرض حديثه عن سياسة يوغسلافيا ومواقفها من أهم الأحداث الدولية في العام السابق (١٩٥٦)؛ فأشار إلي موقف يوغسلافيا من العدوان؛ فذكر أن حجر الزاوية فى هذه السياسة إزاء تلك المنطقة هو "المحافظة على السلام حتى لا يفجع العالم بحرب عالمية ثالثة"، والعمل على إعادة الهدوء إلى الشرق الأوسط وإبعاد صراع الدول الكبرى عنه. كما تستنكر يوغسلافيا نظرية الفراغ ولا تحبذ مشروع أيزنهاور، مؤيدةً النهضة التحريرية لشعوب هذا الجزء الحساس من العالم(١٤٢).

ويبدو بجلاء من حديث رانكوفيتش نائب تيتو أن القلق من نشوب حرب عالمية ثالثة كان هاجسا يدفع بلجراد لاتخاذ مواقف وبذل جهود للحيلولة دون هبوب تلك العاصفة المدمرة لنظامهم الحاكم، وفي هذا الإطار ينبغي فهم موقف يوغسلافيا الرافض للعدوان على مصر.

من ناحية أخرى، فور بدء العدوان الإسرائيلي على مصر في ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦، طلبت الولايات المتحدة عقد اجتماع لمجلس الأمن، الذي عقد ثلاث جلسات في ٣٠ أكتوبر ١٩٥٦؛ لبحث وقف إطلاق النار بين مصر وإسرائيل، وسحب القوات المعتدية إلى ما وراء خطوط الهدنة. كما ناشد مشروع القرار الأمريكي الدول بعدم مساعدة إسرائيل عسكريا أو اقتصاديا ما لم تنفذ هذا القرار(١٤٣). وقد أبدت يوغسلافيا رجاءها بأن تتم الموافقة عليه بأسرع وقت بيد أن القرار الأمريكي هُزم بسبب الفيتو البريطاني– الفرنسي(١٤٤)؛ وقدم داج همرشولد السكرتير العام للأمم المتحدة استقالته استنكاراً للعدوان، ولم تقبل استقالته(١٤٥).

وبينما المناقشات ساخنة في الأمم المتحدة أرسل ناصر في ٣٠ أكتوبر ١٩٥٦ رسائل خاصة إلى عدد من زعماء ورؤساء بعض الدول وكان من هؤلاء الرئيس تيتو(١٤٦). ولعل ذلك مؤشر على أن يوغسلافيا كانت في بؤرة اهتمام القيادة المصرية آنذاك، ولاغرو في ذلك فقد تصاعدت الأزمة وأضحى الجدل مستعرا حولها في العالم وفي أروقة الأمم المتحدة. وكانت بلجراد من الدول التي تعول عليها القاهرة في محنتها.

وفي الوقت نفسه دارت مداولات سريعة لمواجهة الموقف بسبب الفيتو البريطانى– الفرنسى. وكانت الساعات لها حسابها فى نيويورك، ونبه المندوبان السوفيتى واليوغسلافى المجلس إلى المدة المتبقية على تنفيذ الإنذار البريطانى _الفرنسى، وكانت حوالي ثلاث أو أربع ساعات(١٤٧). وقبل أن تنتهى الجلسة الثالثة في٣٠ أكتوبر، تقدم المندوب اليوغسلافي باقتراح تطبيق قرار الجمعية العامة الذي

صدر في ١٩٥٠، وينص على دعوة الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى الانعقاد، عندما يفشل مجلس الأمن في اتخاذ قرار حول إحدى القضايا المهمة[١٤٨]. ويسمى هذا القرار الخاص بـ"الاتحاد من أجل السلام" وكان لم يستخدم منذ مدة طويلة، وهو يمنح الجمعية العامة الحق في بحث حالات العدوان عندما يصطدم مجلس الأمن باستخدام حق الفيتو[١٤٩]. كما عبر أيزنهاور قائلا عن إحالة هذه القضية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة؛ "فهناك –حيث لا ينفع "فيتو"[١٥٠]. وكان هذا الإجراء يمكن المجلس من تسليم الأزمة إلى جلسة خاصة تعقدها الجمعية العامة فى دورة استثنائية، ولا يكون فيها لحق النقض (الفيتو) أي تأثير، بحكم ميثاق الأمم المتحدة[١٥١]. ووصف المندوب الأمريكي هنري كابوت لودج Henry Cabot Lodge اقتراح يوغسلافيا بأنه "إجراء مناسب لا شك في ملاءمته في هذه الظروف الحاضرة"[١٥٢]. وعبر أيزنهاور عن ذلك قائلا: "لقد ذهبنا إلى مجلس الأمن نطلب إليه أن يأمر القوات الإسرائيلية بالانسحاب إلى داخل بلادهم وأن توقف القتال في تلك المنطقة. غير أن مجلس الأمن لم يستطع إقرار هذا الاقتراح؛ لأن بريطانيا وفرنسا نقضتاه. غير أن وسائل الأمم المتحدة لم تستنفد بعد[١٥٣].

وبحث المجلس مشروع القرار اليوغسلافى، وطلب مندوب بريطانيا تأجيل الاجتماع لدراسة المشروع المقدم. ووافق المجلس على تأجيل الاجتماع نصف ساعة. وعاد المجلس إلى الانعقاد. واعترض مندوب بريطانيا على القرار، وطلب ديكسون Dickson اعتبار المشروع اليوغسلافى خارجا عن النظام[١٥٤]. ولكن عندما طرح المشروع اليوغسلافى للتصويت، وافقت عليه سبع دول هى: الصين، وكوبا، وإيران، وبيرو، والاتحاد السوفيتى، والولايات المتحدة، ويوغسلافيا. واعترضت عليه بريطانيا وفرنسا، وامتنعت بلجيكا وأستراليا عن التصويت. وبذلك وافق المجلس على المشروع اليوغسلافي –باعتباره إجرائيا– ولم يكن للاعتراض البريطانى–الفرنسى أى أثر فى عرقلته[١٥٥]. وهكذا وافق مجلس الأمن على الاقتراح اليوغسلافي بدعوة الجمعية العامة للأمم المتحدة لدورة استثنائية[١٥٦]. وانتقلت الأزمة إلى منبر يمكن لجميع الدول

أن تشترك فيه[١٥٧] وبذلك حققت مصر أكبر نصر لها في الأمم المتحدة بفضل موقف بلجراد المؤيد للقاهرة[١٥٨]. وعلى أثر ذلك بعث السفير عمر لطفى ببرقية إلى القاهرة فى ٣١ أكتوبر عقب صدور هذا القرار واعتبره "أكبر نصر حققته مصر على بريطانيا وفرنسا وضربة لهما"[١٥٩] والواقع أن هذا التعقيب له ما يبرره للأسباب الآتية:

أولا: فشل التكتيك البريطانى _الفرنسى فى إبقاء القضية فى مجلس الأمن؛ بهدف توالى الأيام عليها دون أن يتمكن مجلس الأمن من اتخاذ أى قرار. والوقت في هذه الحالة يمر لمصلحة المعتدين لا لمصلحة مصر.

ثانيا: لم يكن فى تصور مندوب بريطانيا وفرنسا أن هذه الخطوة ستتخذ وكانت مفاجأة لهما.

ثالثا: يعد هذا القرار الذى اتحدت فيه إرادة واشنطن وموسكو، له وزنه وتأثيره فى تصور شكل الصراع والمعركة السياسية التى ستدور مستقبلا فى الجمعية العامة فى دورتها الاستثنائية.

رابعا: إن الاتحاد السوفيتى بموافقته على القرار، إنما اتخذ موقفا يتعارض مع كل ما أعلنه من قبل من رفض مشروع "الاتحاد من أجل السلام" واعتباره متناقضا مع الميثاق، وبذلك فإن الموافقة تعتبر كسبا كبيرا لمصر.

خامسا: إن إحالة القضية إلى الجمعية العامة، ستسمح بأن تفتح الأبواب على مصاريعها لممارسة ضغط الرأى العام العالمى على المعتدين.

سادسا: إن هذا القرار الذى ينقل إلى الجمعية العامة مسؤولية اتخاذ إجراءات حفظ السلام والأمن الدوليين، سيعطى للسكرتير العام سلطات واسعة، وبما أن موقف همرشولد النزيه منذ أن بدأت الأزمة واضح وصريح[١٦٠]، فإن السكرتير العام يستطيع أن يلعب دورا كبيرا فى توجيه وتحريك الأمم المتحدة ضد المعتدين.

سابعا: إن اتخاذ موقف دولى معارض للدول المعتدية يعد فى حد ذاته هزيمة سياسية لها، ويؤثر حتما على خططها العسكرية، التى بدأت فى الوقت نفسه الذى اتخذ فيه مجلس الأمن القرار. وبعبارة أخرى لم يعد أمام المعتدين فترة تنفس breathing space لتحقيق أغراضهم العدوانية، بل وقعوا منذ البداية تحت ضغط سياسى غير متوقع(١٦١).

اجتمعت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى أول نوفمبر لبحث الموقف فى الشرق الأوسط، بعد أن فشل مجلس الأمن فى وقف العدوان؛ فكان اجتماعاً مهماً له ما بعده(١٦٢). وتصف وثيقة الخارجية موقف يوغسلافيا إبان انعقاد الجمعية العامة قائلة: "وكان موقف يوغسلافيا خلال انعقاد الجمعية العامة تأييد مصر علي طول الخط"(١٦٣)، وأصدرت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة يوم ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٦القرار الآتى: (وقف إطلاق النار فوراً، وانسحاب القوات الأجنبية من الأراضى المصرية وانسحاب القوات المصرية والإسرائيلية إلى ما وراء خطوط الهدنة، ومنع الدول الأعضاء فى هيئة الأمم المتحدة من إرسال عتاد حربى إلى الشرق الأوسط واستئناف الملاحة فى قناة السويس وضمان سلامتها)(١٦٤). صدر هذا القرار المهم بأغلبية ٦٤ دولة من ٧٦ دولة، ضد خمس دول هى: بريطانيا وفرنسا وإسرائيل، وأستراليا ونيوزيلندا، وامتناع ٦ دول عن التصويت، وهى: كندا، وجنوب أفريقيا، وبلجيكا، وهولندا، والبرتغال، وسيام. وقد جاء هذا القرار انتصارا لمصر فى المجال الدولى، وخاصة لصدوره بهذه الأغلبية الكبرى، وقد دمغ بريطانيا وفرنسا بالعدوان، وأكسب مصر عطف العالم، ودل على أن مركزها فى المحيط الدولى أكبر مما كان يظنه المعتدون(١٦٥).

ومما لا شك فيه أن موقف يوغسلافيا المؤيد لمصر المستنكر للعدوان وتقديمها لمشروع قرار بإحالة أمر العدوان إلى الجمعية العامة كان له فضل في هذا الانتصار السياسي الكبير الذي حققته مصر، كما كان صفعة على وجوه المعتدين.

وفي الوقت الذي كانت الجمعية العامة تنظر الأزمة المصرية في ١٩٥٦/١١/١، وجه ناصر بيانا للمصريين يحثهم على المقاومة فكان مما جاء فيه: "لقد قاتلت شعوب قبلنا ضد قوى الظلم التي تفوقها عتادا وعدة، وانتصرت.. قاتلت يوغسلافيا، قاتلت بأسلحتها الصغيرة الفرق المدرعة الألمانية والسلاح الجوي الألماني وانتهت ألمانيا المعتدية، وانتصرت يوغسلافيا."[١٦٦]. وإن دل ذلك الاستشهاد بنضال اليوغسلاف ضد المحتلين على شيء؛ فإنه يدل على مدى الحضور اليوغسلافي في الأزمة المصرية بل والإلهام أيضا!

تاسعا: موقف الشعب اليوغسلافي من الأزمة:

وإذا كان ما سبق ذكره عن موقف يوغسلافيا من أزمة السويس قد رصد الموقف اليوغسلافي الرسمي؛ فإنه مما يجدر رصده هو موقف الشعب اليوغسلافي، وهو ما تشير إليه وثيقة من وثائق الخارجية المصرية؛ حيث ذكرت نصا: "أعرب الشعب اليوغسلافي أفرادا وهيئات عن رغبته في التطوع دفاعا عن مصر"[١٦٧]؛ وهذا يعني أن الشعب اليوغسلافي لم يقف عند حد الدعم المعنوي فقط؛ وهو الموقف نفسه الذي أوردته صحيفة الأهرام؛ إذ ذكرت أن الحكومة المصرية تلقت برقيات من عدد كبير من المتطوعين المدنيين من بلغراد وقد ذكروا في برقياتهم أنهم في انتظار التعليمات الخاصة بحضورهم فورا إلى مصر، والوقوف جنبا إلى جنب مع الشعب المصري المجاهد ضد العدوان البريطاني الفرنسي"[١٦٨]. كما تذكر وثيقة الخارجية نفسها أن "الكثير من اليوغسلاف تبرعوا بدمائهم لأبناء مصر. واعتبرت ذلك الموقف دليلا على "اتحاد وجهات النظر ووحدة المصالح بين البلدين". وأضافت أن "يوغسلافيا ذهبت إلي مدى بعيد –رغم سياستها الحيادية بين الكتلتين وعلاقاتها بالغرب– في تأييد مصر ضد العدوان". وتضيف الوثيقة واصفة الموقف اليوغسلافي قائلة: "ولكن ليس من السهل في هذا المجال وصف التأييد الذي حظيت به مصر إبان عدوان بريطانيا وفرنسا وإسرائيل عليها، سواء على مستوي المسؤولين أو في الصحف

والإذاعة[١٦٩]. والمقصود أن الدعم الذي حظيت به مصر في يوغسلافيا كان عظيما لدرجة يصعب وصفها سواء كان ذلك الدعم رسميا في تصريحات المسؤولين أو شعبيا من خلال الصحف والإذاعة.

ولا غرو في هذا الاتساق بين الموقفين الرسمي والشعبي؛ فقد سبقت الإشارة إلى ما أوردته إحدى وثائق الخارجية من أن "الجهات العليا تقوم بتوجيه الصحافة في يوغسلافيا، (سواء) الناطق فيها بلسان الحزب (الشيوعي)، أو المستقل منها. كما أن الإذاعة بدورها موجهة لذلك. يمكن القول أن الرأي العام غير موجود"[١٧٠] –على حد تعبير الوثيقة–. والمقصود بانعدام الرأي العام في يوغسلافيا أنه مؤمم، ولا توجد مؤسسات إعلامية مستقلة تعبر عن الرأي العام بحرية كما يحدث في البلاد الديمقراطية.

وثمة وثيقة على درجة كبيرة من الأهمية؛ تؤكد ما سبق ذكره من هيمنة أجهزة الدولة على الرأي العام وتأميمه، وذلك عند إلقاء تيتو خطابا له في بلجراد في ١٩٤٦/١١/٣، فمن "عجائب" ما أوردته –حسب تعبيرها– عند إلقاء تيتو لخاطبه أن بوليس الأوزونا Z.N.A المسلح قد احتل جميع المنازل والدور المحيطة والمجاورة للميدان الذي ألقى فيه تيتو خطبته، وأقفل جميع النوافذ المطلة على هذا الميدان حتى التي كان لها بصيص إشراف عليه ولو من بعيد. وكان من بين هذه الدور فندق (ماجستك) الذي تسكنه المفوضيات الأجنبية ورجال الهيئة السياسية، على الرغم من بعده عن الميدان بعدا كبيرا. وقد بقي البوليس حاملا البنادق الروسية سريعة الطلقات يحتل ردهات الفندق ويراقب غرف ساكنيها حتى انتهى تيتو من خطابه؛ فكان ذلك مثيرا لسخرية الممثلين الأجانب ومراسلي الصحف الأجنبية الذين عهد كثير منهم خروج الجماهير إلى النوافذ ليحيوا الزعماء وليعبروا عن احتفائهم بهم وتأييدهم لهم. أما "يوغسلافيا الشيوعية فتحيط بنادق البوليس الزعماء وتصد الأبواب والشرفات ويلقي الزعيم خطابه بين حراب مدججة وبنادق مُسدَدة". وتشير الوثيقة إلى أمر مهم له مغزاه

وهو "أن سيارات الجيش اليوغسلافي تنقل الأهالي علنا إلى ميدان الاجتماع" وأن أوامر الأوزونا قد صدرت إليهم بالتوجه في جماعات كل حي لسماع الخطبة. وكان مما أضحك نزلاء الفندق المذكور –وهم أجانب– أن سيارات الجيش بعد انتهاء الخطبة جاءت فأفرغت حمولة ممن تصفهم الوثيقة "بالمأجورين أو المأمورين" أمام الفندق ليرقصوا رقصاتهم الوطنية منشدين الأناشيد الشيوعية ليظهروا للأجانب في كذب ورياء فرح الأهالي واغتباطهم بهذا اليوم السعيد الذي خطب فيهم تيتو"[١٧١].

وعلى الرغم من أن هذه الوثيقة يعود تاريخها إلى بدايات حكم الرئيس تيتو فإنها كاشفة عن طبيعة نظامه الشمولي، ومن ثم وجب لفت الانتباه إلى أنه ليس بالضرورة أن ما كانت تنطق به الإذاعة وما تنشره الصحف في بلجراد معبرا حقا وصدقا عن الرأي العام هناك؛ فربما يكون اتفاق وربما يكون هناك اختلاف بين ما ينشر وبين الحقيقة.

هذا، وعلى الرغم من هذا القرار الأممي بوقف إطلاق النار؛ فلم يتوقف عدوان الدول الثلاث، بل استمرت سادرة فى غيها، ماضية فى عدوانها. وأعلن إيدن في مجلس العموم رفض حكومتى بريطانيا وفرنسا قرار الأمم المتحدة. واشتدت الغارات الجوية على المدن المصرية رغم قرار هيئة الأمم المتحدة[١٧٢]. وأصدرت الجمعية العامة أيضاً فى جلسات تالية قرارات بوقف العدوان فى ٤ و٥ و٧ نوفمبر. ووافقت الجمعية على اقتراح كندا إيفاد قوة طوارئ دولية تابعة للأمم المتحدة[١٧٣].

ومما يجدر ذكره أنه في ٥ نوفمبر وجه نيكولاي بولجانين Николай Булганин رئيس الوزراء السوفيتي (١٩٥٥–١٩٥٨) رسالة إلى إيزنهاور ناشده فيها القيام بعمل سوفيتي– أمريكي مشترك تعضده الأمم المتحدة؛ لوقف العدوان البريطاني الفرنسي على مصر. فكان مما جاء فيها: "إن الحكومة السوفيتية تعرض على حكومة الولايات المتحدة اقتراحا لقيام تعاون وثيق بينهما لإيقاف العدوان ومنع إراقة الدماء." واتهم بولجانين بريطانيا وفرنسا بأنهما هاجمتا مصر غدرا وبدون مبرر،

وأن الموقف في مصر يدعو للقيام بعمل حاسم وسريع من جانب الأمم المتحدة لمعاونة ضحية العدوان، أما إذا لم تقم الأمم المتحدة بواجبها هذا؛ فستنهار هذه المنظمة وتفقد هيبتها أمام العالم(١٧٤). وفي الوقت نفسه أرسل تشارلز بوهلن Charles E. Bohlenالسفير الأمريكي في موسكو رسالة إلى واشنطن أوصى فيها بوقف إطلاق النار في الشرق الأوسط بأسرع ما يمكن؛ وذلك لوقف التهديد السوفيتي باتخاذ عمل عسكري، وتأثر الرئيس بهذه الرسالة كثيرا والتي كانت مع رسالة بولجانين حاسمتين للموقف(١٧٥).

وفي اليوم نفسه (٥ نوفمبر) أرسل بولجانين إلى كل من إيدن وموليه يطالب فيه بوقف عدوانهما فورا على مصر ويهدد باستخدام الصواريخ الموجهة ضدهما إذا لم يتوقف العدوان في الحال(١٧٦). ففي مساء الإثنين ٥ نوفمبر تسلم السير وليم هاتير William Hayter السفير البريطاني في موسكو مذكرة لإبلاغها إلى إيدن من وزير الخارجية السوفيتي، كانت عبارة عن إنذار صيغ بأعنف أسلوب؛ إذ كان مما جاء فيها: "نحن عازمون عزما أكيدا على سحق المعتدين وإقرار السلام في الشرق الأوسط باستخدام القوة ونحن نأمل في هذه اللحظة الحرجة أن تستعملوا الحكمة المناسبة وتستخلصوا النتائج المترتبة على هذا"(١٧٧). ويذكر وزير الخارجية المصري الأسبق مراد غالب أن موليه رئيس وزراء فرنسا هرع إلى الهاتف بملابسه الداخلية فزعا حين بلغه نبأ الإنذار السوفيتي ليتأكد من صحة الخبر. ويؤكد مراد غالب أيضا (وكان سفير مصر لدى موسكو آنذاك) أن الاتحاد السوفيتي لم يوجه هذه الإنذارات العنيفة جدا للمعتدين إلا بعد أن تأكد تماما من موقف واشنطن الرافض للعدوان وأن هذا التهديد لن يدخل حيز التنفيذ(١٧٨).

كما وجه بولجانين أشد خطاباته لهجة إلى (بن جوريون) جاء فيه أن وجود إسرائيل ذاته محل تساؤل. وبدا لبعض الوقت أن الحكومة السوفيتية قد قررت إرسال قواتها إلى الشرق الأوسط. ويتضح من التوقيت السوفيتي أن التهديدات التي وجهتها

موسكو لم تصدر إلا بعد التأكد من أنه لن يتلوها تدخل عسكري[١٧٩]. وقد ساورت الشكوك لندن وباريس؛ فالتهديد السوفيتي سيكون خطرا حقا إذا كانت موسكو تعتزم مهاجمة الحملة المشتركة في السويس. وهكذا، كان للدور الأمريكي الضاغط على حلفائه الغربيين، وموقف الاتحاد السوفيتي الداعم لمصر أثره القوي في وقف العدوان[١٨٠].

وأخيراً استجابت بريطانيا وفرنسا وإسرائيل إلى قرار الأمم المتحدة، وقررت وقف القتال، وأعلن إيدن فى مجلس العموم وقف القتال، وأصدرت القيادة الإنجليزية – الفرنسية –الإسرائيلية قراراً بوقف إطلاق النار فى الساعة الثانية بعد منتصف الليل من صبيحة يوم الأربعاء ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٦. وتوقف إطلاق النار من جانب المعتدين فى الساعة العاشرة من صباح ذلك اليوم[١٨١].

عاشرا: دور يوغسلافيا في قوات الطوارئ الدولية:

بعد وقف إطلاق النار تأسست تجربة فريدة جديدة في تاريخ التنظيم الدولي هي قوات الطوارئ الدولية التي استحدثت بسبب أزمة السويس، والتي تكونت من الدول الصغيرة والمتوسطة مثل كندا والبرازيل والهند[١٨٢]. ففي ٥ نوفمبر ١٩٥٦، شكلت قوات الطوارئ الدولية بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٠٠٠، وقد حدد هذا القرار وكذلك القرار رقم ١٠٠١ بتاريخ ٧ نوفمبر مهام هذه القوات والتي تمثلت في الإشراف على تنفيذ قرار وقف إطلاق النار في منطقة السويس وانسحاب القوات البريطانية والفرنسية والإسرائيلية من سيناء. ثم تمركزت هذه القوات في مناطق معينة داخل الأراضي المصرية لضمان حرية الملاحة الدولية في خليج العقبة ومراقبة وقف إطلاق النار على الحدود المصرية الإسرائيلية[١٨٣]. وكانت هذه القوات نحو أربعة آلاف جندي[١٨٤]. وقد بلغ حجمها ذروته في ١٩٥٧؛ إذ بلغ ٦٠٧٣ فردا [١٨٥]. وقد أصر ناصر على أنه يجب أن تكون قوات الأمم المتحدة حصرا على الحدود بين إسرائيل ومصر[١٨٦]. وكان الهدف من قوات الطوارئ الدولية أن تمثل عازلا بين

الجيشين المصري والإسرائيلي على حد قول همرشولد. وكانت أيضا لمنع غارات الفدائيين ضد إسرائيل ولضمان وصول بواخر إسرائيل إلى خليج العقبة(١٨٧).

وقد تلقت الأمم المتحدة واحدا وعشرين عرضا للإسهام في القوة الدولية وكانت يوغسلافيا من بين الدول التي عرضت ذلك. وأعربت يوغسلافيا عن استعدادها نقل قواتها بحرا على سفن يوغسلافية في حال قبول عرضها(١٨٨). وفي الوقت الذي عارضت فيه مصر مشاركة بعض الدول في القوة الدولية مثل باكستان لعضويتها في حلف بغداد، رحبت باشتراك دول أخرى منها يوغسلافيا والهند وأندونيسيا(١٨٩). وتشكلت قوة الطوارئ الدولية من الدانمرك، والنرويج، والسويد، ورومانيا، وتشيكوسلافاكيا، وكولومبيا، وأندونيسيا، وسيلان، وبورما، ويوغسلافيا(١٩٠). وقد شاركت الأخيرة (يوغسلافيا) بوحدة ميكانيكية وتحملت عبئا كبيرا وخسائر في الأرواح أثناء إخلاء شبه جزيرة سيناء(١٩١). لأن قوات الطوارئ الدولية واجهت صعوبات أثناء تقدمها؛ والسبب أن القوات الصهيونية بثت ألغاما قبل انسحابها، وكانت الطائرات الصهيونية تحلق فوق الوحدات اليوغسلافية، واستمر الصهاينة في تخريب الطرق والسكك الحديدية والآبار ونهب المخازن، كل ذلك لعرقلة تقدم قوات الطوارئ الدولية، إضافة إلى استيلائهم على بترول سدر وبلاعيم، فطلبت مصر من قائد القوة الدولية إقامة وحدة يوغسلافية في سدر وبلاعيم للمحافظة عليها(١٩٢). إلى هذا الحد كان موقف بلجراد داعما لمصر على المستويين الشعبي والرسمي، وإلى هذا المدى كانت ثقة مصر في يوغسلافيا.

وفي أعقاب انتهاء العدوان سعت يوغسلافيا –على حد وصف إحدى وثائق الخارجية المصرية– "إلي استقرار الأحوال وإزالة التوتر في الشرق الأوسط وهو أمر مفهوم يتمشى مع مصالحها، ويدعو إليه العالم أجمع." كما أشارت إلى أن الساسة اليوغسلاف كانوا يقدمون النصح لمصر بتجنب المواجهة مع إسرائيل، فتقول على لسان السفير المصري: "أود أن أشير في هذا الصدد بصفة خاصة إلي أن أحاديث

المسئولين في الحكومة اليوغسلافية معي –والماريشال تيتو بالذات– كانت تلمح دائما إلي أنه إذا أمكن إيجاد حل علي أساس الوضع الراهن لاستقرار السلم والتفرغ لرفع مستوي معيشة الشعب، وحاجة مصر الماسة لتقوية جبهتها الداخلية –وخاصة لوجود فراغ نتيجة حل الأحزاب السياسية القديمة– فإن هذا يكون أفضل لمصر والدول العربية من أن تقدم علي خطوة حاسمة من إسرائيل(١٩٣).

حادي عشر: موقف يوغسلافيا من دول العدوان:

(أ) موقفها من إسرائيل:

أيدت يوغسلافيا قيام دولة إسرائيل في البداية واتخذت منها موقفاً يماثل موقف الاتحاد السوفيتي، ولكن موقف يوغسلافيا – وبعد حياد دام عدة أعوام– تغير إزاء إسرائيل بسبب عدوانها على مصر ورفضها الجلاء عن غزة والعقبة، إضافة إلى إصابة بعض أفراد القوات اليوغسلافية المشتركة في قوة الطوارئ الدولية من الألغام الإسرائيلية، وقد أدت هذه العوامل إلى إزالة شيء من العطف الذي كانت تتمتع به إسرائيل قبل العدوان(١٩٤).

ومما يجدر ذكره أنه رغم استنكار اليوغسلاف للعدوان وانتقادهم موقف إسرائيل لعدم سحب قواتها إلى مواقعها قبل الهجوم على مصر؛ فقد حرص اليوغسلاف على أن يسود السلم في تلك المنطقة – خوفاً من تدهور الحالة مرة أخرى وتعرض العالم لاندلاع حرب عالمية ثالثة(١٩٥). وقد ذكرت جولدا مائير –كانت تشغل منصب وزير خارجية إسرائيل أثناء العدوان– في مذكراتها أنها في عام ١٩٥٧ رأت عبد الناصر يجلس عن بعد في الأمم المتحدة.. وأنها فكرت في أن يتمكن تيتو –الذي كان موجودا في الدورة – من ترتيب شيء؛ وأنها طلبت إلى أحد أعضاء وفدها أن يفاتح أحد أعضاء وفد يوغسلافيا لعقد لقاء بينها وبين تيتو وتقول "وطال انتظاري .. وفي اليوم التالي لسفري جاءنا الرد بأن تيتو مستعد لمقابلتي في نيويورك، ولكنني كنت قد عدت"(١٩٦). ولعل في إبداء تيتو استعداده للقاء جولدا مائير يعزز ما سبق

ذكره من رغبة بلجراد في أن يسود (السلام)، تلك المنطقة الحساسة من العالم لإبعاد شبح قيام حرب قد يتسع نطاقها فيكتوى أو يحترق نظامه بنارها. على أساس (الوضع الراهن) على حد تعبير الوثيقة، وهو ما يعني أن بلجراد كانت تدعو إلى اعتراف مصر بدولة الكيان الصهيوني، لكي يسود السلام المنطقة.

(ب): موقفها من بريطانيا وفرنسا:

تشير وثيقة الخارجية المصرية إلى أن العلاقات اليوغسلافية بكل من بريطانيا وفرنسا كانت في مجملها طيبة. فمنذ عام ١٩٤٨ تلقت يوغسلافيا الكثير من المساعدات البريطانية والفرنسية. وازدادت صلات يوغسلافيا تحسنا مع بريطانيا بفضل زيارات قام بها كبار المسؤولين ووفد البرلمانيين اليوغسلاف إلى بريطانيا وكذلك بسبب تقدير اليوغسلاف للإنجليز كشعب له حضارته وتقاليده، وأخلاقه ونظمه وحبه لبلاده، ولذلك كان التوتر الطارئ في علاقتهما بسبب العدوان على مصر غير خطير، بل إن يوغسلافيا أكبرت في بريطانيا انقسام الرأي العام فيها على الحكومة بخلاف ما حدث في فرنسا. وكان جليا أن علاقات يوغسلافيا وبريطانيا في تحسن مستمر، أكثر من تحسن العلاقات مع فرنسا رغم الصلات التاريخية والثقافية التي تربط يوغسلافيا بفرنسا. والسبب في ذلك موقف الفرنسيين من قناة السويس، وتعنت حكومتهم الاشتراكية وعدوانها بل ودهشة اليوغسلاف من عدم وجود أي اختلاف في الرأى العام الفرنسي أو استنكار لهذا العدوان، وأخيرا موقف فرنسا في الجزائر(١٩٧).

.....

وفي ختام البحث حول موقف يوغسلافيا من أزمة السويس يجدر لفت الانتباه إلى ما أوردته وثيقة للخارجية المصرية (وهي تتناول موقف يوغسلافيا من أزمة السويس) ويعد من الخطورة بمكان؛ حتى يمكن القول أنه لو أخذ بعين الاعتبار من قبل المسؤولين المصريين لما وقعت مصر ومن ورائها العالم العربي في فخ ١٩٦٧! فلقد جاء في الوثيقة ما يلي: "نظرا لموقف السوفيت الداعم لمصر والمهدد للمعتدين

كانت يوغسلافيا تخشى على مصر من موسكو، وتحذر من الاطمئنان لها". ويتبع السفير المصري في بلجراد ذلك قائلا: إن المسئولين اليوغسلاف قد أظهروا لي – بطريقة عابرة– شكوكهم في نوايا السوفيت وفي "تفانيهم" في تعضيدنا بشتى الوسائل وفي كل المناسبات التي تتمخض عنها الحالة في الشرق الأوسط. وأن هذا – في اعتقادهم– قد يسبب لنا حرجا في علاقاتنا بالدول الأخرى التي يهمنا توطيد صلاتنا بها.. وقد يكون من نتيجة هذا التفاني أن تتأزم الأمور، وأن تصبح مصر في عزلة، وعندئذ يسيطر السوفيت علينا ويتغلغلون في الشرق الأوسط، مع ما يكون لذلك من نتائج في صراع الكتلتين على تلك المنطقة. وهم إذ يقولون هذا فهم – كما هو معلوم– أدري بأساليب السوفيت وخبرتهم في ذلك طويلة"[١٩٨]. ولو جاز استخدام (لو) في كتابة التاريخ؛ فيمكن القول لو أن الحكومة المصرية أخذت هذه النصيحة بعين الاعتبار وتشككت في إخلاص وتفاني السوفيت لمصر؛ فلربما كان من الممكن تجنب الوقوع في فخ حرب عام ١٩٦٧. بسبب ثقة مصر البالغة في موسكو، فهذا وزير الحربية شمس بدران يقول: "اعتمدنا على روسيا في معلوماتنا عن تحركات الجيش الإسرائيلي"[١٩٩]. وثبت خطأ هذه المعلومات تماما.

ويقول مراد غالب إن خرشوف أخبره بأن لهم عيونا في مجلس الوزراء الإسرائيلي، ويبدو أن الصهاينة سربوا عن عمد للسوفيت أخبارا مغلوطة عن الحشود الإسرائيلية على حدود سوريا وهم يعلمون أن السوفيت سينقلون ذلك إلى ناصر وهو ما حدث فعلا. فردت مصر –بناء على هذه المعلومات المضللة– بطرد قوات الطوارئ الدولية وإغلاق مضيق تيران في وجه إسرائيل وحشد أعداد ضخمة في سيناء فتوترت الأجواء على النحو الذي خطط له. وكان السوفيت قد نقلوا إلى ناصر أسماء رؤساء الكتائب والألوية الإسرائيليين الذين يفترض أنهم كانوا يقودون الحشود على حدود سوريا، وذلك إمعانا في التضليل لكي يبتلع المصريون الطُعم، على اعتبار أن هذه المعلومات الدقيقة والتفصيلية يصعب أن تكون كاذبة. وقد قام الفريق أول محمد فوزي رئيس أركان الجيش المصري بزيارة لدمشق، ليتأكد بنفسه؛ فلم يجد حشودا إسرائيلية

كما أخبر السوفيت! عقب ذلك ذهب مراد غالب إلى وزير الدفاع السوفيتي الماريشال جريتشكو وأخبره بما كان من أمر الفريق أول محمد فوزي؛ فرد عليه مصرا ومؤكدا صحة المعلومات السابقة؛ إذ قال جريتشكو لمراد غالب: "إني أتعجب من قول الفريق أول فوزي بعدم وجود حشود علي سوريا مع أن لدينا علما بتفاصيل هذه الحشود، ومعنا قائمة بأسماء قادة الألوية، بل وأسماء قادة الكتائب"(٢٠٠)!

الخاتمة

من أهم النتائج التي يمكن استخلاصها من خلال هذا البحث ما يأتي:

* وقعت أزمة السويس في ظل أجواء الحرب الباردة بين القطبين الأمريكي والسوفيتي، وكان الأمر كما قال كلود جوليان: "كانت القوتان الأعظم لا يعنيها سوى مصالحها الخاصة. وكانت الدول الصغيرة تحاول أن تستفيد من الخلافات الدائمة بين الكبار"(٢٠١). وقد نجحت مصر ويوغسلافيا في الاستفادة من هذه الخلافات.

* كانت خبرة تيتو ونظامه أكبر من خبرة ناصر ونظامه؛ إذ إن تيتو تقلد منصبه قبل ناصر بنحو تسع سنوات؛ وقد قدمت بلجراد خلاصة خبرتها في مجال السياسة الدولية لناصر. ويرجح أنه استفاد منها على نحو ما، وكان لها أثرها في تطور الأحداث؛ ففي حين كانت مصر تريد بناء السد وبناء الجيش وماطل الغرب وعارض، جاءت نصحية تيتو لناصر باستخدام الورقة السوفيتية لمواجهة الغرب، وضرب الغرب بالكتلة السوفيتية والاحتفاظ بكل الاتصالات الممكنة مع الجانبين، نصيحة في محلها أفادت منها مصر أيما إفادة. ومن ثم تبدو أهمية علاقة مصر بيوغسلافيا حتى قبل نشوب الأزمة.

* كان من نتائج أزمة السويس انهيار النفوذ البريطاني والفرنسي وبدأت موسكو وواشنطن في ملء الفراغ الناجم عن ذلك في الشرق الأوسط. أما بالنسبة للنظام اليوغسلافي؛ فلم يكن موقفه –الداعم لمصر إبان أزمة السويس– موقفا أخلاقيا أو إنسانيا؛ لأن يوغسلافيا في عهد تيتو كانت مثل سائر الدول الأوربية ومعظم الدول، لا تنتهج سياسة خارجية أخلاقية بل المصالح هي المحرك الرئيس، ولم يكن من مصلحة النظام اليوغسلافي تطور أزمة السويس إلى حرب شاملة يتسع نطاقها فتكتوي بلجراد بنارها؛ فلقد كان تيتو على يقين أن نشوب حرب عالمية سيطيح

بنظامه الحاكم كما طوحت الحربان العالميتان الأولى والثانية برياحها الهوجاء بأنظمة الحكم التي كانت قائمة في بلاده من قبل، ونتج عن الحربين ظهور أنظمة سياسية حاكمة جديدة لم تكن قائمة من قبل. وغني عن البيان أن انتهاج تيتو تلك السياسة ينسجم مع موقفه المعلن من سياسة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز، التي كانت تمثل حجر زاوية في سياسة يوغسلافيا الخارجية آنذاك.

* لقد كان تيتو من أولئك الزعماء الذين يحب أحدهم أن يظهر أمام الأمم المتحدة ويخطب فيها، وسرعان ما تنقل صحف بلاده هذا الخطاب، مصورة إياه أنه يُقوِّم ما فى العالم من اعوجاج، وينصح زملاءه من رجال الدول بالمسلك الذى يتحتم عليهم أن يتبعوه، لتجنب الدمار، ولتحقيق العدالة والحق، فالمؤتمرات الإقليمية أو الجمعية العامة للأمم المتحدة أو الزيارات الرسمية– ليست إلا مسرحاً يمثل عليه دور البطولة، متطلعاً فى تمثيله إلى الأثر الذى سيتركه على سامعيه هناك فى الوطن. وقد يكون من الأسهل عليه جدا أن يعرض الحكمة والبراعة السياسية عن طريق حل المشاكل التى يواجهها العالم، من أن يصطرع مع القضايا الحرونة التى يواجهها فى سياسته الداخلية. يضاف إلى هذا أنه إذا كان هذا الزعيم، يظهر بمظهر الوسيط في الصراعات الدولية التى لا يعد مسؤولا عنها على الإطلاق، فإنه بذلك يصرف الاهتمام عن المشاكل الداخلية المعقدة، التى يعد مسؤولاً عنها وحده. ومن ثم فقد ينطبق علي تيتو الوصف نفسه الذي نُعت به زميله جواهر لال نهرو بأنه "يصعب فهمه [٢٠٢]. ولكن فهمه ليس صعبا على المتأمل المدقق؛ حيث إن الهدف هو الاحتفاظ بالسلطة عن طريق تجنب الحرب في الخارج وشن الحرب على المعارضة في الداخل.

* أظهر موقف يوغسلافيا الرافض لمؤتمر لندن الأول أن مصر ليست بمفردها وأن لها أصدقاء في قلب القارة الأوربية.

* إن موقف يوغسلافيا الداعم لمصر في أروقة الأمم المتحدة كان من الأهمية بمكان؛ حيث أتاح نقل القضية من مجلس الأمن إلى الجمعية العامة؛ فكان ذلك بداية النصر الدبلوماسي الذي بسببه انفرجت الأزمة، وانسحب المعتدون تحت وطأة الضغط الدولي والقرار الأممي. ويمكن تشبيه الدور اليوغسلافي بدور (السَّنِّيد) في الأفلام السينمائية الذي يكون له دور فاعل رغم وجود الكبار.

* من ناحية أخرى، كان اقتراح يوغسلافيا بنقل أزمة السويس إلى الجمعية العامة خطوة كبيرة في اتجاه حل الأزمة، وثبت بالدليل القاطع صحة ما قاله أيزنهاور معلقا على ذلك: "وقد أثبتت الأمم المتحدة في الماضي قدرتها على إيجاد طرق لإنهاء سفك الدماء، وفي اعتقادنا أنها تستطيع أن تجد مثل هذه الطريقة الآن، وهي لا شك ستجدها" (٢٠٣). ولكن هذا في حالة واحدة فقط، هي عندما تتوفر الإرادة لدى الدول العظمى التي هي على رأسها.

* جاء الموقف الشعبي اليوغسلافي الداعم لمصر مكملا للصورة التي سجلها التاريخ ليوغسلافيا حكومة وشعبا. رغم علمنا أن الرأي العام كان مؤمما في يوغسلافيا؛ إلا أن عدالة قضية مصر توحي بأن موقف الشعب اليوغسلافي كان موقفا عفويا وطبيعيا غير متكلف.

* كانت مشاركة يوغسلافيا بدور فاعل في قوات الطوارئ الدولية في سيناء لدرجة تكبدها خسائر في الأرواح مؤشرا على المدى الذي وصلت إليه العلاقات الثنائية بين البلدين.

* لم يمنع موقف يوغسلافيا المستنكر للعدوان الثلاثي من إقامة علاقات جيدة مع دوله الثلاث، ونصحها لمصر بالاعتراف بإسرائيل مؤشر على توجهها ورؤيتها لكيفية التعامل مع أزمة الأزمات في الشرق الأوسط (الاحتلال الصهيوني لفلسطين).

* كانت بلجراد على علاقة جيدة مع دولة الكيان الصيهوني لدرجة أن جولدا مائير طلبت من تيتو التوسط لعقد لقاء لها مع ناصر وأبدى استعداده لذلك.

* كانت بعض نصائح اليوغسلاف جيدة جدا ومفيدة جدا لمصر لو أنها أخذتها بعين الاعتبار، ذكر بعضها في ثنايا البحث مثل: ينبغي ألا تكون مصر بمثابة كرة يتقاذفها السوفيت والأمريكان. ومثل ضرورة توخي مصر الحذر تجاه السوفيت وعدم الثقة فيهم.

هوامش البحث

([1]) الأرشيف السري الجديد، وزارة الخارجية، رقم المحفظة ٣٣٣، سفارة مصر ببلجراد، رقم٥٠ سري، ملف ٢ سري، ٤ مارس ١٩٥٧، تقرير شامل عن يوغوسلافيا، دار الوثائق القومية بالقاهرة.

([٢]) رضا أحمد شحاتة: الدبلوماسية المصرية والصراع الدولى حول قناة السويس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥، ص ٦.

([٣]) أمين هويدي: شغل رئيس قسم الخطط في العمليات العسكرية بقيادة القوات المسلحة، وضع خطة الدفاع عن بور سعيد، وخطة الدفاع عن القاهرة في حرب ١٩٥٦، عين وزيرا للإرشاد القومي ١٩٦٥، ثم وزير دولة لشؤون مجلس الوزراء في ١٩٦٦، ثم أضيفت إليه اختصاصات وزير شؤون الأزهر، ثم رئيسا للمخابرات ووزيرا للحربية بعد هزيمة ١٩٦٧. حنان حسن وكمال أحمد ونبيلة الدسوقي:الوزرات المصرية، ج٣، القسم الثاني، الكشافات، إشراف ومراجعة د. عبد العظيم رمضان، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦، ص ص٧٨٦-٧٨٧.

([٤]) أمين هويدي: حروب عبد الناصر، دار الموقف العربي، الطبعة الثالثة، ١٩٨٢، ص ٨٤.

(٥) أنتوني ناتنج: تخرج من كلية إيتون ثم من جامعة كمبردج، وانتخب لعضوية مجلس العموم البريطاني وهو في الخامسة والعشرين، وظل عضوا فيه من ١٩٤٥ حتى ١٩٥٦، عين وزير دولة للشؤون الخارجية في حكومة المحافظين عام ١٩٥٤، وظل وزيرا حتى عام ١٩٥٦، حيث استقال احتجاجا على العدوان. وله كتب عديدة. وثائق ندوة السويس الدولية: معركة السويس، دار الشروق الطبعة الأولى، ١٩٨٩، ص ١٥.

(٦) وثائق ندوة السويس الدولية: معركة السويس، دار الشروق، ١٩٨٩، ص ٢٨.

([٧]) ولد تيتو في عام ١٨٩٢م، في قرية كومروفيتش Kumrovetch بكرواتيا، وأطلق عليه والده فرانيو اسم "جوزيف بروز"، أما اسم (تيتو)؛ فهو اسم حركي أطلقه تيتو على نفسه في عام ١٩٣٤. وقد نشأ في أسرة فقيرة، وتعلم حرفة الحدادة. وأصبح عضوا في الحزب الاشتراكي الديمقراطي لكرواتيا وسلوفونيا منذ ١٩١٠. عمل ميكانيكا لإصلاح السيارات والدراجات ثم عمل في ورشة معادن. وحينما بلغ الحادية والعشرين من عمره في ١٩١٣، كان عليه أداء الخدمة العسكرية بالجيش النمساوي المجري. وعندما نشبت الحرب العالمية الأولى، كان تيتو يؤدي الخدمة العسكرية في زغرب. وفي مطلع يناير ١٩١٥ نقلت وحدته إلى الجبهة الروسية؛ للحد

من التقدم الروسي؛ فأصيب بجراح ووقع أسيرا في أيدي الروس. وعندما قامت ثورة البلاشفة في أكتوبر ١٩١٧، التحق تيتو بالحرس الأحمر، وتقدم بطلب انتساب إلى الحزب البلشفي والحصول على الجنسية السوفيتية. وفي بداية عام ١٩٢٠ قُبل عضوا في الحزب الشيوعي الروسي في إطار المكتب السلافي. وفي أكتوبر ١٩٢٠ عاد تيتو من روسيا إلى وطنه كرواتيا مع مجموعة من الأسرى اليوغسلاف؛ فوجد أن دولة جديدة من سلاف الجنوب تشكلت وأصبح موطنه كرواتيا جزءا منها، هي (مملكة الصرب والكروات والسلوفين). واصل نشاطه السياسي؛ فاعتقل مرارا بدءا من عام ١٩٢٤. وسجلت السلطات اليوغسلافية في ١٩٣٤ أن جوزيف بروز السجين برقم ٤٨٣ "شيوعي لا يمكن إصلاحه". وبعد خروجه من السجن لم يعد يذكر اسمه الحقيقي وأطلق على نفسه اسم تيتو. وفي المؤتمر الخامس للحزب الشيوعي اليوغسلافي الذي انعقد في زغرب في أكتوبر ١٩٤٠ انتخب تيتو سكرتيرا عاما للحزب الشيوعي اليوغسلافى. تولى تيتو قيادة حزبه في ظروف عصيبة؛ حيث رحى الحرب العالمية الثانية دائرة بعنف. وقد أدخلت يوغسلافيا في دواماتها؛ فتعرضت للغزو من قبل ألمانيا في ١٩٤١. وقاد تيتو شطرا من المقاومة اليوغسلافية ضد الاحتلال الألماني–الإيطالي، وانتصرت المقاومة بمعاونة الحلفاء وقامت على يدي تيتو جمهورية يوغسلافيا الاتحادية في ١٩٤٥. أسهم تيتو مع ناصر ونهرو في تأسيس حركة عدم الانحياز في سنة ١٩٥٥، وقد ظل تيتو يحكم بلاده بلا منازع إلى أن توفي في ١٩٨٠. انظر؛ طارق السيد سليم: البوسنة والهرسك في عهد تيتو ١٩٤٥– ١٩٦٥، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة طنطا، ٢٠٠٦.

(٨) الأرشيف السري الجديد، وزارة الخارجية، رقم المحفظة ٣٣٣، سفارة مصر ببلجراد، رقم٥٠ سري، ملف ٢ سري، ٤ مارس ١٩٥٧، تقرير شامل عن يوغوسلافيا، دار الوثائق القومية بالقاهرة.

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) المبادئ الخمسة هي: الاحترام المتبادل للسيادة، ووحدة الأراضي، وعدم الاعتداء. وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. والمساواة. والمنفعة المتبادلة، والتعايش السلمي. لي تشنغون: التمسك بالمبادئ الخمسة للتعايش السلمي، صحيفة الرياض، ٢٩ يونيو ٢٠١٤م – العدد ١٦٨٠٦، ص ١٣.

(١١) المبادئ العشرة لباندونج هي: أولا: احترام حقوق الإنسان الأساسية، وأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ثانيا: احترام سيادة جميع الدول وسلامة أراضيها. ثالثا: إقرار مبدأ المساواة بين جميع الأجناس، والمساواة بين جميع الدول، كبيرها وصغيرها. رابعا:عدم التدخل في الشؤون

الداخلية للدول الأخرى أو التعرض لها. خامسا: احترام حق كل دولة في الدفاع عن نفسها، بطريقة فردية أو جماعية، وفقًا لميثاق الأمم المتحدة. سادسا: عدم استخدام أحلاف الدفاع الجماعية لتحقيق مصالح خاصة لأيّ من الدول الكبرى. وعدم قيام أي دولة بممارسة ضغوط على دول أخرى. سابعا: الامتناع عن القيام أو التهديد بالقيام بأي عدوان، والامتناع عن استخدام القوة ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة. ثامنا: الحل السلمي لجميع الصراعات الدولية، وفقًا لميثاق الأمم المتحدة. تاسعا: تعزيز المصالح المشتركة والتعاون المتبادل. عاشرا: احترام العدالة والالتزامات الدولية. الأرشيف السرى الجديد، الجزء الرابع، وزارة الخارجية، محفظة ٣٣٣، ملف بلجراد، رقم ٢٢ سرى، ملف ٢ سرى، ٢٧ مايو سنه ١٩٥٧، دار الوثائق القومية.

(١٢) كانت الصين الوطنية وعاصمتها تايبيه في تايوان (فرموزا) بزعامة شيانج كاي شيك (بالصينية 蒋中正 أو 蒋介石، بالإنجليزية Chiang Kai-shek) هي التي تحتل مقعد الصين في الأمم المتحدة وفي مجلس الأمن وتحظى باعتراف من قبل العالم الغربي وعلى رأسه الولايات المتحدة. بينما كان الاتحاد السوفيتي يعترف بالصين الشعبية وعاصمتها بكين. زينب عيسى عبد الرحمن: العلاقات المصرية الصينية ١٩٥٦-١٩٧٠، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١١، ص ص ١٢١- ١٢٢.

(١٣) الأرشيف السري الجديد وزارة الخارجية، رقم المحفظة ٣٣٣، سفارة مصر ببلجراد، رقم٥٠ سري، ملف ٢ سري، ٤ مارس ١٩٥٧، مصدر سابق.

(١٤) المصدر نفسه.

(١٥) في عام ١٩٤٨ حدث خلاف بين تيتو وستالين نتج عنه قطيعة بين الزعيمين وبلديهما، واستمرت تلك القطيعة سنوات وبعد وفاة ستالين ١٩٥٣، بدأت العلاقات بين البلدين تتحسن تدريجيا. الأرشيف السرى الجديد، محفظة ١١٨٧، ملف رقم: ٢٧/١٥/٧٠، وزارة الخارجية، السفارة المصرية، كراتشى، ٢٨ يوليو ١٩٥٦، رقم الملف ٩/٥، رقم الإفاده ٦٥ سرى.

(١٦) الأرشيف السري الجديد وزارة الخارجية، رقم المحفظة ٣٣٣، سفارة مصر ببلجراد، رقم٥٠ سري، ملف ٢ سري، ٤ مارس ١٩٥٧، مصدر سابق.

(١٧) بطرس الثاني: اعتلى العرش في ١٩٣٤ -بعد مقتل والده الملك اسكندر الأول (١٩٢١-١٩٣٤) إبان زيارة إلى فرنسا علي يد يوغسلافي كرواتي- وكان (الملك بطرس الثاني) قاصرا حين اعتلى العرش في ١٩٣٤؛ حيث كان في سن الحادية عشرة؛ فتولى عمه الأمير بول الوصاية عليه حتى يبلغ الثامنة عشرة، وحين بلغها في ١٩٤١، وتولى مباشرة سلطاته بنفسه

وقع انقلاب عسكري، تبعه احتلال دول المحور لمملكته؛ ففر هاربا خارج بلاده. انظر؛ طارق السيد سليم: المرجع المذكور. ص ص٢٦٩: ٣٢٥.

(١٨) محمود صالح منسى: الحرب العالمية الثانية، القاهرة، ١٩٨٩، ص ٢١٩.

(١٩) ونستون تشرشل: مذكرات ونستون تشرشل، تعريب خيرى حماد، القسم الثانى، ط٢، منشورات مكتبة المثنى، بغداد ١٩٦٥، ص ٢٨٨.

(٢٠) موريل هيبل و سنجلتون ف. ب: يوغوسلافيا، ترجمة السيد وفائى، القاهرة، ١٩٦٣، ص١١١.

(٢١) أحمد عطا الله: يوغوسلافيا الحديثة، القاهرة، د. ت، ص ص ٣١،٣٢.

(٢٢) جوفان جورجوفيك: يوجوسلافيا مبادئ التنظيم السياسى والاجتماعى، ترجمة: محمد عبد السلام الزيات، دون تاريخ، ص٣١. وقد نشأ مصطلح "الديمقراطية الشعبية" في منغوليا؛ حيث أطلق هناك على "الجمهورية الشعبية لمنغوليا" التي قامت هناك ١٩٢٤. ثم أعيد استخدام هذا التعبير في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وأطلق على الأنظمة السياسية التي تألفت في دول وسط وشرقي أوربا وبعض بلدان آسيا. وكانت يوغسلافيا في طليعة هذه الدول عندما تسمت بجمهورية يوغسلافيا الاتحادية الشعبية، وحذت دول أخرى حذوها في هذا الصدد. إسكندر غطاس: أسس التنظيم السياسي في الدول الاشتراكية، القاهرة، ١٩٧٢. ص٣١٥.

(٢٣) الأرشيف السري الجديد وزارة الخارجية، رقم المحفظة ٣٣٣، سفارة مصر ببلجراد، رقم٥٠ سري، ملف ٢ سري، ٤ مارس ١٩٥٧، مصدر سابق.

(٢٤) قبل الحرب العالمية الثانية، كانت الأحزاب الشيوعية فى العالم تخضع لقيادة وتوجيه هيئة كانت تعرف باسم "الكومنترن" (الشيوعية الدولية). وقد تم حل الكومنترن عام ١٩٤٣، كدليل للوحدة التى تربط الاتحاد السوفيتى بحلفائه الغربيين أثناء الحرب ضد العدو المشترك هتلر. وفى سبتمبر ١٩٤٧، عقد مؤتمر سرى بالقرب من العاصمة البولندية وارسو، أعلن فيه تكوين مكتب الاستعلامات الشيوعى "الكومنفورم" ليقوم بالدور نفسه الذى كان يقوم به "الكومنترن". والكومنفورم عبارة عن لجنة تضم جميع رؤساء الأحزاب الشيوعية الأوربية ، مهمتها إدارة دفة كل الحركات الشيوعية القائمة فى الدول الخارجة عن المعسكر السوفيتى وكان هدف الكومنفورم الرئيس هو دعم السيطرة السوفيتية على الدول الشيوعية الأخرى وعلى جميع الأحزاب الشيوعية فى العالم . أحمد عطا الله: المرجع المذكور، ص ٢٣.

(٢٥) Malcolm, N. : Bosnia A Short History ,Pan book, New York, 1994. PP. 196,197.

(٢٦) أحمد حمروش: قصة ثورة ٢٣ يوليو مجتمع جمال عبد الناصر ٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٥، ص ٤٨.

(٢٧) ولد زكريا محيي الدين في ١٩١٨، وشغل عددا من المناصب المهمة؛ حيث عين وزيرا للداخلية في مارس ١٩٥٤، ثم نائبا لرئيس الجمهورية (ثلاث مرات في الفترة من ١٩٦١-١٩٦٦)، ورئيسا للوزراء في ١٩٦٥..محمود زهدي موسى وحنان حسن وكمال أحمد ونبيلة الدسوقي وعلوي أحمد: الوزرات المصرية، ج٢، ١٩٥٣-١٩٦١، إشراف د. يواقيم رزق مرقص: مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٩، ص ص ٩١، ٥٦١-٥٦٢. وحنان حسن وكمال أحمد ونبيلة الدسوقي: الوزرات المصرية، ج٣، القسم الثاني، الكشافات، إشراف ومراجعة د.عبد العظيم رمضان: مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦، ص ٧٥٩.

(٢٨) ولد محمود فوزي في ١٩سبتمبر ١٩٠٠م، في قرية شبرا بخوم مركز قويسنا، محافظة المنوفية. تخرج من مدرسة الحقوق عام ١٩٢٣م. حصل على الدكتوراه من جامعة روما عام ١٩٢٤م. عين مندوبا لمصر فى الأمم المتحدة عام ١٩٤٥. ولعب دورا رئيسا فى عرض قضية مصر. فى عام ١٩٤٩م عين مندوبا دائما لمصر فى مجلس الأمن. بعد الثورة اختارته القيادة ليكون أول سفير مصرى فى لندن. وبعد ثلاثة شهور من سفره إلى لندن استدعى ليتولى وزارة الخارجية. اختير وزيرا للخارجية فى الحكومة المركزية للجمهورية العربية المتحدة واحتفظ بهذا المنصب منذ عام ١٩٥٢حتى١٩٦٧م. وكان يجيد سبع لغات أجنبية أهمها الإنجليزية والفرنسية والإيطالية والإسبانية واليابانية. يعد من أعظم الدبلوماسيين المصريين. عين نائبا لرئيس الجمهورية في ١٦ يناير ١٩٧٢ وحتى ٢٧ مارس ١٩٧٣. توفي في ١٢ يونيو ١٩٨١. حنان حسن وكمال أحمد ونبيلة الدسوقي: الوزرات المصرية، ج٣، القسم الأول، التشكيلات ١٩٦١-١٩٩٣، إشراف ومراجعة د.عبد العظيم رمضان: مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥، ص ص ١٨٧- ١٨٨. وحنان حسن وكمال أحمد ونبيلة الدسوقي: الوزرات المصرية، ج٣، القسم الثاني، الكشافات، إشراف ومراجعة د.عبد العظيم رمضان: مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦، ص ٧١٠.

(٢٩) شغل علي صبري منصب نائب رئيس الجمهورية مرتين، الأولى: في عهد الرئيس ناصر في الفترة من أول أكتوبر ١٩٦٥ حتى ١٠ سبتمبر ١٩٦٦. والأخرى في عهد الرئيس السادات من

٣١ أكتوبر ١٩٧٠ حتى ٢ مايو ١٩٧١..محمود زهدي موسى وآخرون: المرجع المذكور، ص ص ٩١، ٥٦١-٥٦٢. وحنان حسن وآخرون: المرجع المذكور، ص ٧٥٩.

(٣٠) لقطة فيديو وثائقية على موقع يوتيوب، عنوانها: اجتماع الرئيس جمال عبد الناصر بالماريشال تيتو ١٩٥٥. على هذا الرابط:
https://www.youtube.com/watch?v=yDD62DNGbb8

(٣١) Kyle, K. :Suez Britain's End of Empire in the Middle East, Weidenfeld Nicolson, London, 1991, P.120

(٣٢) كان ذلك في مؤتمر صحفي، في ٢٢ أبريل ١٩٥٧. رضا أحمد شحاته: الدبلوماسية المصرية والصراع الدولي حول قناة السويس، ص٢٣.

(٣٣) رضا أحمد شحاته: الدبلوماسية المصرية والصراع الدولي حول قناة السويس، ص٢٣.

(٣٤) حلف بغداد: ظهر إلى الوجود في عام ١٩٥٥ وهو حلف دفاعي، كان موجها في الدرجة الأولى ضد الاتحاد السوفييتي، انضمت إليه تركيا وإيران والعراق وباكستان وكانت العاصمة العراقية مركزا له، وقد أثار ذلك الحلف الاتحاد السوفيتي فاحتجت عليه حكومته وهاجمته، ثم ازداد الموقف بالنسبة للشرق الأوسط خطورة عندما انضمت بريطانيا إلى عضويته فى أبريل ١٩٥٥، وبدأ الضغط على مصر لكي تنضم إليها، ورفض الرئيس ناصر الانضمام إليه رفضا باتا. فأصبح الحلف بعد ذلك موجها إلى مصر أكثر منه إلى روسيا. وقد ولد هذا الحلف ضعيفا لعدم اشتراك الولايات المتحدة فيه مما أدى بالدول التي وقعت عليه إلى الاعتقاد بأن واشنطن قد تخلت عنها. عبد الحميد البطريق: التيارات السياسية المعاصرة، دار الفكر العربي، ص ٤٥٧. وأحمد عبد الرحيم مصطفى:الولايات المتحدة والمشرق العربي،عالم المعرفة،٤، ١٩٧٨، ص ١٠٢.

(٣٥) تحالف البلقان: في ٢٨ من فبراير ١٩٥٣ وقعت يوغسلافيا واليونان وتركيا معاهدة صداقة وتعاون، وأعلنت هذه الدول بمقتضى تلك المعاهدة عن رغبتها في العيش في سلام مع جميع الشعوب، وفقا لميثاق الأمم المتحدة. وعن تصميمها على الدفاع عن استقلالها وكيان أراضيها ضد أي قوة خارجية. وكان الحافز الأول ليوغسلافيا على ذلك وهو تدعيم موقفها في الوقت لذي كانت مشكلة ترتستا لم تحل بعد؛ فكان هذا التحالف وسيلة للضغط على إيطاليا. لذلك نرى المادة [٢] في المعاهدة تنص على التشاور المستمر بين الأطراف الثلاثة في المسائل المتعلقة بالأمن والدفاع على وجهه التحديد، والإجراءات التي تستلزمها الضرورة في حالة وقوع عدوان عيها. وفي ١٩٥٤ تحولت المعاهدة إلى تحالف سياسي عسكري وثقافي واقتصادي. على أن

التحالف سار بنجاح إلى أن انتابه شيء من التراخي في الناحية العسكرية، بعد أن سويت مشكلة تريستا وتحسنت الصلات اليوغسلافية الإيطالية، وبعد أن بدأت العلاقات تعود إلى الوضع الطبيعي مع دول الكتلة الشرقية من ناحية أخرى؛ فلم يعد من مصلحة يوغسلافيا كثرة الإشارة إلى الناحية العسكرية للتحالف حتى لا يكون في ذلك استفزازا للسوفيت؛ حيث كان معلوما أن الولايات المتحدة كانت وراء انضمام يوغسلافيا إلى هذا الحلف الذي كان يعد أحد الأحلاف الغربية. وأصبحت يوغسلافيا تهتم بالنواحي الساسية والاقتصادية والثقافية أولا، ولا تولى الناحية العسكرية إلا اهتماما ثانويا. الأرشيف السري الجديد وزارة الخارجية، رقم المحفظة ٣٣٣، سفارة مصر ببلجراد، رقم٥٠ سري، ملف ٢ سري، ٤ مارس ١٩٥٧، مصدر سابق. وسامي منصور: مؤتمر بلجراد لدول عدم الانحياز سبتمبر ١٩٦١، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة شعبة العلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٦٢، ص٢٦.

(٣٦) الأرشيف السري الجديد وزارة الخارجية، رقم المحفظة ٣٣٣، سفارة مصر ببلجراد، رقم٥٠ سري، ملف ٢ سري، ٤ مارس ١٩٥٧، مصدر سابق.

(٣٧) لقطة فيديو وثائقية أرشفية على موقع "يوتيوب" بعنوان "اجتماع الرئيس عبدالناصر بالماريشال تيتو ١٩٥٥على هذا الرابط

https://www.youtube.com/watch?v=yDD62DNGbb8

(٣٨) صلاح الشاهد: ذكرياتي في عهدين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٤، ص٢٩٦.

(٣٩) بريوني: جزيرة يوغسلافية في بحر الأدرياتيك.

(٤٠) محمد مصطفى صفوت: إنجلترا وقناة السويس ١٩٥٤-١٩٥٦، المكتبة التجارية، د. ت، ص٢٢٣.

(٤١) لطيفة سالم: أزمة السويس ١٩٥٤-١٩٥٧، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٦٤.

(٤٢) الأرشيف السري الجديد وزارة الخارجية، رقم الحفظة ٣٣٣، سفارة مصر ببلجراد، رقم٥٠ سري، ملف ٢ سري، ٤ مارس ١٩٥٧، تقرير شامل عن يوغوسلافيا، دار الوثائق القومية بالقاهرة. مصدر سابق.

(٤٣) Nolte, R.& Polk, W. : Toward A Policy for the Middle East, Foreign Affairs, July 1958, P. 655.

(٤٤) Seale, P.: The struggle for Syria: A study of post-war Arab politics 1945-1958 ,Oxford U.P., 1966.P. 101.

(٤٥) لطيفة سالم: المرجع المذكور، ص ٨٥.

(٤٦) Lacquer, W.: The Soviet Union and the Middle East, N.Y. praeger 1959, P. 213.

(٤٧) Ellis, H.: Challenge in the Middle East, Communist influences and American policy, N.Y, the Ronald press, 1960, P. 44.

(٤٨) هيئة البحوث العسكرية: حرب العدوان الثلاثي على مصر، وزارة الدفاع المصرية، الجزء الأول، دون تاريخ، ص ص ١٢-٣١.

(٤٩) Nolte, R.& Polk, W.: Op. Cit, P. 655.

(٥٠) وذلك أثناء مشاروات أمريكية بريطانية في ٢٦ أكتوبر ١٩٥٥ جرت بين كل من دلاس وسلوين لويد وزير الدولة البريطاني. رضا أحمد شحاته: رضا أحمد شحاته: تطور الساسة الأمريكية نحو مصر بين حربين، دار البيان، القاهرة، ١٩٩٤، ص٤٩٦.

(٥١) مراد غالب: المصدر المذكور.

(٥٢) هيئة البحوث العسكرية: المرجع المذكور، ص ١٢. وص٣١.

(٥٣) Louggood, W. F.: Suez Story Key to Middle East, N.Y. Greenberg, 1957, P.146.

(٥٤) تحت ضغط الضباط الأحرار في الجيش الأردني وضغط الشعب الأردني الذي لم ينس ما قيل عن تواطؤ جلوب مع اليهود في حرب ١٩٤٨، طرد الملك حسين جلوب باشا من الخدمة وهو الذي خدم في الأردن لمدة ١٧ سنة من أبريل ١٩٢٩ حتى مارس ١٩٥٦. هيئة البحوث العسكرية: المرجع المذكور، ص ٣٣.

(٥٥) محمد مصطفى صفوت: المرجع المذكور، ص٢٢٤.

(٥٦) هيئة البحوث العسكرية: المرجع المذكور، ص٣٣.

(٥٧) أنتوني ناتنج: المرجع المذكور، ص ١٨.

(٥٨) محمد مصطفى صفوت: المرجع المذكور، ص٢٢٢.

(٥٩) كان بن جوريون أول رئيس وزراء الكيان الصهيوني منذ الإعلان عن قيامه في ١٩٤٨ وحتى ١٩٦٣، باستثناء الفترة من ١٩٥٣ حتى أوائل ١٩٥٥. هنري لورانس: اللعبة الكبرى الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية، ترجمة محمد مخلوف، دار قرطبة للنشر، ١٩٩٢، ص ١٥٢.

(٦٠) Muhammad Abdel-Wahab Sayed-Ahmed: Nasser and American Foreign Policy 1952 – 1956, The American University in Cairo Press, p. 124

(٦١) Varble, D. : The Suez Crisis 1956, Osprey Publishing Osprey, United Kingdom,2003,P. 22.

(٦٢) هيئة البحوث العسكرية: المرجع المذكور، ص ١٢،٣١.

(٦٣) تتابين أرقام دخل القناة بين مرجع وآخر؛ فهناك من يذكر أنها كانت تدر ربحا قدره ٣٦ مليون جنيه، تحصل منه مصر على مليون جنيه فقط سنويا. كمال حسن علي: المرجع المذكور، ص ١٤٣. وهناك من يذكر أن صافي أرباح الشركة ٣٢ مليون جنيه. أحمد حمروش: المرجع المذكور، ص٩١. وهناك من يذكر أن دخل القناة في عام ١٩٥٥ بلغ ٣٥ مليون جنيه أي حوالي مائة مليون دولار. كان نصيب مصر منها مليون جنيه فقط. لطيفة سالم: المرجع المذكور، ص١٤٧. ويمكن اعتبار الرقم الأصوب هو ٣٤ مليون جنيها دفعت منها الشركة لمصر ٥ ملايين ونصف؛ حيث أورده د. مصطفى الحفناوي في تصريح لناصر. وعلى أية حال، ليس الخلاف كبيرا ومفاده أن دخل القناة كان كبيرا يتجاوز الثلاثين مليونا بينما لاتحصل منه إلا على الفتات. والراجح أن هذا الاختلاف مرده لعدم ثبات سعر الجنيه المصري مقارنة بالدولار والعملات الأجنبية عموما.

(٦٤) مصطفى الحفناوي: قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة، ج٣ حرية الملاحة في القناة، الهيئة المصلاية العامة للكتاب، ٢٠١٥، ص٥٧٧. و ٧٥٩.

(٦٥) حسين شريف: السياسة الخارجية الأمريكية ١٩٤٥-١٩٩٤، ج٢، مكتبة الأسرة ، ٢٠٠٥، ص ١٤٤.

(٦٦) ديمتري شبيلوف: مشكلة قناة السويس، دار الكتاب العربي، من تقديم د. محمد مندور للكتاب، دون تاريخ، ص٣.

(٦٧) Thomas, H. : Suez, Harper & Row, publishers, New York and Evanston, P. 173.

(٦٨) أمين هويدي: حروب عبد الناصر،ردار الموقف العربي، ط. ٣، ١٩٨٢، ص ٤٠.

(٦٩) محمد مصطفى صفوت: المرجع المذكور، ص٢٢٨.

(٧٠) تيرينس روبرتسون: أزمة- القصة السرية لمؤامرة السويس، تعريب: خيري حماد، دار المعارف بمصر، ١٩٦٥، ص ٢٠.

(٧١) رضا أحمد شحاته: تطور السياسة الأمريكية نحو مصر، المرجع المذكور، ص٥٢٦.

(٧٢) Muhammad Abdel-Wahab Sayed-Ahmed: Op Cit, P. 124

(٧٣) عبد الحميد البطريق: المرجع المذكور، ص٤٦٢.

(٧٤) عبد الله إمام: وجيه أباظة صفحات من النضال الوطني، عربية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى،١٩٩٥، ص ٣٣٦.

(٧٥) اتفاقية القسطنطينية: وقعت في ٢٩ أكتوبر ١٨٨٨، وتنص في مادتها الأولى على: أن تظل قناة السويس البحرية بصفة دائمة حرة مفتوحة في زمن السلم كما في زمن الحرب لجميع السفن التجارية والحربية دون تمييز بين جنسياتها .. ونصت في مادتها الثامنة على أنه في حالة حدوث أمر من شأنه تهديد سلامة القناة أو حرية المرور فيها يجتمع المندبون (الموقعون على الاتفاقية) لإجراء المعاينة اللازمة برئاسة قومسير (مندوب) تعينه حكومة السلطنة العثمانية، ويجوز لقومسير الحضرة الخديوية حضور الاجتماع. لطيفة سالم: المرجع المذكور، ص ١٦٧.

(٧٦) مارتن روبا: معركة السويس، وثائق ندوة السويس الدولية، الشروق، ١٩٨٩، ص ١٨٣.

(٧٧) Lloyd, S. :Suez 1956, A personal Account, Mayflower Books inc, N.Y. 1978,PP. 74-80.

(٧٨) الدول الموقعة على الاتفاقية هي: مصر وفرنسا وإيطاليا وهولنده وأسبانيا وتركيا وبريطانيا وروسيا. عبد الحميد البطريق: المرجع المذكور، ص٤٦٢.

(٧٩) محمود فوزي: حرب السويس ١٩٥٦، ترجمة مختار الجمال، دار الشروق، ١٩٨٧، ص٦٥. وعبد الحميد البطريق: المرجع المذكور، ص٤٦٢.

(٨٠) محمد حسنين هيكل: ملفات السويس، الملحق الوثائقي ، وثيقة رقم ١٣٣، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٦، ص ص ٨٠٢و٨٠٣.

(٨١) رضا أحمد شحاته: الدبلوماسية المصرية والصراع الدولي ، المرجع المذكور، ص ٣٨.

(٨٢) أحمد حمروش: المرجع المذكور، ص ٩٠.

(٨٣) فطين أحمد فريد: الدبلوماسية المصرية وأزمة السويس، مطابع الشرطة للنشر، ٢٠٠٢، ص٢٥٥.

(٨٤) محمد حسنين هيكل: المرجع المذكور، ص ص ٨٠٢و٨٠٣.

(٨٥) نفسه.

(٨٦) نفسه.

(٨٧) نفسه.

(٨٨) الأرشيف السري الجديد وزارة الخارجية، رقم الحفظة ٣٣٣، سفارة مصر ببلجراد، رقم٥٠ سري، ملف ٢ سري، ٤ مارس ١٩٥٧، مصدر سابق.

(٨٩) المصدر نفسه.

(٩٠) ولقد كان بالشركة ٢٠٤ مرشدا، منهم ٦١ بريطانياً، و٥٣ فرنسياً، و١٤ هولندياً، و١٢ يونانياً، و١١ نرويجياً، و٣ دنماركيين، وإيطاليان، وأمريكيان، وبلجيكيان، وسويديان، وواحد من كل من يوغوسلافيا وبولندا، و٤٠ مصرياً. وفى الفترة من٢٦ يوليو حتى ١٥سبتمبر بلغ عدد المرشدين المصريين٧٠ مرشداً. بالإضاقة إلى المرشدين اليونايين واليوغوسلاف وجنسيات أخرى تم تدريبهم فى أسرع وقت لمجابهة المؤامرة الجديدة. صلاح بسيوني: مصر وأزمة السويس، دار المعارف بمصر، ١٩٧٠، ص١١٣.

(٩١) أحمد حمروش: المرجع المذكور، ص ص ٩٧، ٩٨.

(٩٢) لطيفة سالم: المرجع المذكور، ص١٧٤.

(٩٣) عبد الحميد البطريق: المرجع المذكور، ص٤٦٢.

(٩٤) محمد حسنين هيكل: المرجع المذكور، ص ص ٨٠٢و٨٠٣.

(٩٥) نفسه.

(٩٦) عبد الحميد البطريق: المرجع المذكور، ص٤٦٢.

(٩٧) أحمد حمروش: المرجع المذكور، ص ٩٦.

(٩٨) محمد مصطفى صفوت: المرجع المذكور، ص٢٥٧.

(٩٩) مصطفى الحفناوي: المرجع المذكور، ص ٥٨٥.

(١٠٠) محمد مصطفى صفوت: المرجع المذكور، ص٢٣٤.

(١٠١) محمود فوزي: المرجع المذكور، ص ٦٤.

(١٠٢) Stebbins, R. : The United States in World Affairs 1956,New York, Harpers & Brothers,1961, P. 263.

(١٠٣) مما يثر الدهشة أن يُتداول على نطاق واسع مصطلح (اتفاقية القسطنطينية) وهو خطأ، بدلا من (اتفاقية اسطنبول) وهو الصواب، على اعتبار أن الاتفاقية حين وقعت في ١٨٨٨م كان اسم المدينة اسطنبول! إذ لا يعزب عن البال أن اسم (القسطنطينية) علم على مدنية معينة في حقبة زمنية محددة، وأن اسمها قد تغير في ١٤٥٣م على أثر فتحها علي يدي السلطان محمد الفاتح، فهل يجوز أن يقال إن عاصمة مصر في العصر الفاطمي أو الأيوبي أو المملوكي كانت الفسطاط؟!

(١٠٤) ومما يجدر الإشارة إليه أن الدولة العثمانية عقدت هذه الاتفاقية نيابة عن مصر مع الدول الأوربية؛ إذ إن مصر كانت تابعة للدولة العثمانية حينذاك. وقد استقلت مصر عن الدولة العثمانية في ١٩١٤، وبالتالي فإن مصر حلت محلها في الحقوق والالتزامات المقررة في تلك الاتفاقية وذلك طبقا لقواعد التوارث الدولي للقانون الدولي هيئة البحوث العسكرية: المرجع المذكور، ص ١٧.

(١٠٥) حسن أحمد البدري، وفطين أحمد فريد: حرب التواطؤ الثلاثي، المكتبة الأكاديمية، ١٩٩٧، ص١٩.

(١٠٦) تيرينس روبرتسون: المرجع المذكور، ص١٢٦.

(١٠٧) صلاح بسيوني: المرجع المذكور، ص٧٧.

(١٠٨) فطين أحمد فريد: الدبلوماسية المصرية وأزمة السويس، مطابع الشرطة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢، ص ص ٢٥٦، ٢٥٧.

(١٠٩) الأرشيف السري الجديد وزارة الخارجية رقم المحفظة ٣٣٣سفارة مصر ببلجراد رقم٥٠ سري، ملف ٢ سري ٤ مارس ١٩٥٧ ، تقرير شامل عن يوغوسلافيا، مصدر سابق.

(١١٠) مصطفى الحفناوي: المرجع المذكور، ص٦١٥.

(١١١) فطين أحمد فريد: المرجع المذكور ، ص ٢٧٠.

(١١٢) ديمتري شبيلوف: مشكلة قناة السويس، دار الكتاب العربي، د.ت، ص ٤.

(١١٣) جورج حليم كيرلس: قناة السويس من القدم إلى اليوم، دار المعارف، ط ٣، ١٩٨٨، ص ١٠٧.

(١١٤) نفسه، ص ١٠٨.

(١١٥) حسن أحمد البدري، وفطين أحمد فريد: المرجع المذكور، ص٢١.

(١١٦) Trevelyan, H.:The Middle East In Revolution, McMillan, London, 1970,P. 89.

(١١٧) Foreign Relations of the United States, 1955-1957, Volume XV, Suez Crisis July 26-December 31, 1956

(١١٨) لطيفة سالم: المرجع المذكور، ص٢١٠.

(١١٩) Foreign Relations of the United States;Op. Cit.

(١٢٠) فطين أحمد فريد علي: المرجع المذكور، ص٣٢٧.

(١٢١) داج همرشلد: ولد همرشولد في السويد عام ١٩٠٥، ودرس الآداب والاقتصاد والقانون، وحصل على الدكتوراه في الاقتصاد عام ١٩٣٤، وعمل بالجامعة. ثم تولى إدارة البنك الأهلي السويدي، ثم تولى في ١٩٤٧ منصب وكيل وزراة الخارجية السويدي، وفي ١٩٤٩ عين سكرتيرا عاما لوزارة الخارجية، وفي عام ١٩٥١ أصبح وزير دولة في الخارجية السويدية، (وليس وزير الخارجية كما ذكرت بعض المراجع) ثم اختير سكرتيرا عاما للأمم المتحدة في مارس ١٩٥٣، وهو ثاني من تولى هذا المنصب الدولي بعد أن استقال "ترجفي لي" في ١٠ نوفمبر ١٩٥٢، الذي كان أول سكرتير عام للأمم المتحدة. وُصف همرشولد بأنه كان يتمتع بشخصية راقية وأنه اتبع أسلوب العمل الدبلوماسي الهادئ. كما وصف إنه كان لديه موهبة استثنائية لاقتراح حلول فعالة يمكن أن تجمع بين أطراف الصراع وأن لديه قدرة عالية للتوصل إلى صيغ لمعالجة ما لا يمكن مصالحته، وأخيرا لقي مصرعه في الكونغو عام ١٩٦١. تيرينس روبرتسون: المرجع المذكور، ص١٧. والسيد أمين شلبي: داج همرشولد حياته وفكره، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٩٩، ص ص ٢٧،٢٨، ٤٩،. ولطيفة سالم: المرجع المذكور، ص ١٣٧.

(١٢٢) King, J. W. : Historical Dictionary of Egypt, The American university in Cairo press, P. 80. وعبد الحميد البطريق: المرجع المذكور، ص٤٦٣.

(١٢٣) فطين أحمد فريد علي: المرجع المذكور، ص٣٣٣.

(١٢٤) محمد مصطفى صفوت: المرجع المذكور، ص ٢٥٥. و Foreign Relations of the United States, 1955-1957, Volume XV, Suez Crisis July 26-December 31, 1956

(١٢٥) لطيفة سالم: المرجع المذكور، ص٢١٥. والأهرام عدد ١٠ أكتوبر ١٩٥٦.

(١٢٦) محمد مصطفى صفوت: المرجع المذكور، ص ٢٥٥.

(١٢٧) نفسه، ص ٢٦٠.

(١٢٨) نفسه، ص ٢٦١.

(١٢٩) رضا أحمد شحاته:الدبلوماسية المصرية والصراع الدولي حول قناة السويس،ص ٧٦.

(١٣٠) من ذلك أن ناصر لم يدرك أن تأميم شركة قناة السويس التي تملك فرنسا معظم أسهمها كان لابد أن يدفع (موليه) إلى التخطيط للدخول في معركة حاسمة مع مصر التي دعمت الثورة الجزائرية وأمدتها بالسلاح. جمال معوض شقرة: أثر أزمة السويس ١٩٥٦على الصراع الأنجلو-أمريكي، مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، ٢٠٠٦.

(١٣١) جمال معوض شقرة: الحركة السياسية في مصر ١٩٥٢- ١٩٦١، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٩٣.

(١٣٢) عبد الرحمن الرافعي: ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ تاريخنا القومي في سبع سنوات ١٩٥٢-١٩٥٩، دار المعارف، الطبعة الثانية، ١٩٨٩، ص٢٧٨.

(١٣٣) وازرة الخارجية المصرية: الاعتداء البريطاني الفرنسي الإسرائيلي ٢٩ أكتوبر- ٤ ديسمبر ١٩٥٦، نشرة الوثائق، وكالة الشؤون الساسية إدارة غرب أوربا، الجزء الأول.

(١٣٤) عبد الرحمن الرافعي: المرجع المذكور، ص٢٩١.

(١٣٥) كمال حسن علي:المرجع المذكور، ص ١٣٤. و Varble, D: Op. Cit., P. 22.

(١٣٦) هنري لورانس: المرجع المذكور، ص١٥٨.

(١٣٧) حسن أحمد البدري و فطين أحمد فريد: المرجع المذكور، ص ٤٨٢.

(١٣٨) الأرشيف السري الجديد وزارة الخارجية رقم الحفظة ٣٣٣سفارة مصر ببلجراد رقم٥٠ سري، ملف ٢ سري ٤ مارس ١٩٥٧، مصدر سابق.

(١٣٩) الأرشيف السري الجديد وزارة الخارجية رقم الحفظة ٣٣٣سفارة مصر ببلجراد رقم٥٠ سري، ملف ٢ سري ٤ مارس ١٩٥٧، مصدر سابق.

(١٤٠) رانكوفيتش: نائب الرئيس تيتو وقد وصفته إحدي وثائق الخارجية المصرية بأنه: "كان له باع طويل في القضاء علي خصوم النظام، كما أنه يقترب من تيتو في قوة شخصيته وأنه يعرف ما يريد". كان نائب تيتو في رئاسة المجلس التنفيذي الاتحادي، وهو هيئة سياسية اختصاصه التوجيه العام للسلطة الإدارية الممثلة في الوزارات والمصالح المختلفة والإشراف عليها. والواقع أن هذا المجلس كان بمثابة السلطة الفعلية التي كان بيدها الأمر في يوغسلافيا. وكان تيتو رئيس المجلس وله نواب أربعة هم كاردلي ورانكوفيتش وفوكمانوفيتش وتشولاكوفيتش. محفظة ٣٣٣ سفارة مصر ببلجراد رقم ١٧ سرى، ملف ٢ سرى، ١٩٥٧/٤/٢٢.

(١٤١) التحالف الاشتراكي للشعب اليوغسلافي العامل: كان من أهم المنظمات السياسية والاجتماعية في يوغسلافيا. وتضم أكثر من ٧.٥ مليون عضو. وكان يعرف قبل ذلك بالجبهة الشعبية حتى عام ١٩٥٣. وهو يضم بعض الهيئات الاجتماعية والسياسية فضلاً عن الأفراد. وترأس التحالف الاشتراكي هيئة تسمى "المؤتمر" تنتخب "لجنة اتحادية" لها مكتب وثلاث لجان: للعلاقات الخارجية، والعلاقات الثقافية، وسكرتارية للتنظيم. وتضم اللجنة الاتحادية ١٥٣ عضواً منهم ٢٦ يتولون رئاسة التحالف. وعلى رأسهم الماريشال تيتو. والسبب في بلوغ أعضاء التحالف هذا العدد الهائل رغم أن نسبة الشيوعية في الشعب لا تتعدى ١٠ %، أنه لا يصرح

لمن لا ينضم إلى هذا التحالف بالعمل. الأرشيف السري الجديد وزارة الخارجية رقم الحفظة ٣٣٣ سفارة مصر ببلجراد،٥٠ سري، ملف ٢ سري ٤ مارس ١٩٥٧، مصدر سابق.

(١٤٢) محفظة ٣٣٣ سفارة مصر ببلجراد رقم ١٧ سرى، ملف ٢ سرى ٢٢ /١٩٥٧/٤، مصدر سابق.

(١٤٣) هدى جمال عبد الناصر: جمال عبد الناصر الأوراق الخاصة، ج ٣، تأميم قناة السويس والعدوان الثلاثي، المكتبة الأكاديمية، ٢٠١٤، ص ٣٢٧.

(١٤٤) حسن أحمد البدري وفطين أحمد فريد: المرجع المذكور، ص٤٨١.

و Foreign Office Nos. 371/121802

(١٤٥) عبد الرحمن الرافعي: المرجع المذكور، ص٣٠٧.

(١٤٦) الأهرام، عدد ٣١/ ١٠/ ١٩٥٦.

(١٤٧) وعندما انتهت جلسة المجلس مساء ١٠/٣٠ كان همرشولد قد قرر الاستقالة احتجاجا على موقف بريطانيا وفرنسا. فاتصلت كافة الوفود بهمرشولد لتقنعه بالعدول عن الاستقالة، وأخيرا قبِل ذلك، على أن يدلى ببيان يوضح موقفه فى بداية جلسة ١٠/٣١. صلاح بسيوني: المرجع المذكور، ص٢٣٣.

(١٤٨) Foreign Office Nos. 371/121802

(١٤٩) حسن أحمد البدري وفطين أحمد فريد: المرجع المذكور، ص٤٨١.

(١٥٠) Foreign Office Nos. 371/121802

(١٥١) تيرينس روبرتسون: المرجع المذكور، ص ٢٢٣.

(١٥٢) Foreign Office Nos. 371/121802

(١٥٣) Ibid.

(١٥٤) صلاح بسيوني: المرجع المذكور، ص ٢٣٦.

(١٥٥) حسن أحمد البدري وفطين أحمد فريد: المرجع المذكور، ص٤٨٢. وصلاح بسيوني: المرجع المذكور، ص٢٣٤. وForeign Office Nos. 371/121802

(١٥٦) وازرة الخارجية المصرية: الاعتداء البريطاني الفرنسي الإسرائيلي نشرة الوثائق، وكالة الشؤون الساسية، الجزء الأول، مصدر سابق، ص ٨.

(١٥٧) تيرينس روبرتسون: المرجع المذكور، ص ٢٢٣.

(١٥٨) صلاح بسيوني: المرجع المذكور، ص٢٣٤. وحسن أحمد البدري وفطين أحمد فريد: المرجع المذكور، ص٤٨٢.

(١٥٩) صلاح بسيوني: المرجع المذكور، ص ٢٣٥.

(١٦٠) كانت موضوعية وحياد همرشولد سببا في اتهامه من قبل إسرائيل؛ عبرت عن ذلك جولدا مائير قائلة:"إنه لم يكن محايدا فيما يتعلق بالشرق الأوسط؛ فما أن يرفض العرب شيئا –وغالبا ما كانوا يفعلون– حتى كان يتوقف عن الحركة على الفور." جولدا مائير: اعترافات جولدا مائير، ترجمة عزيز عزمي، دار التعاون للنشر، ١٩٧٩، ص٢٢٤.

(١٦١) صلاح بسيوني: المرجع المذكور، ص ٢٣٥.

(١٦٢) عبد الرحمن الرافعي: المرجع المذكور، ص٣٠٨

(١٦٣) الأرشيف السري الجديد وزارة الخارجية، رقم الحفظة ٣٣٣، سفارة مصر ببلجراد، رقم٥٠ سري، ملف ٢ سري، ٤ مارس ١٩٥٧، تقرير شامل عن يوغوسلافيا، دار الوثائق القومية بالقاهرة. مصدر سابق.

(١٦٤) عبد الرحمن الرافعي: المرجع المذكور، ص٣٠٨. و Foreign Office Nos. 371/121802

(١٦٥) وازرة الخارجية المصرية: الاعتداء البريطاني الفرنسي الإسرائيلي ٢٩ أكتوبر– ٤ ديسمبر ١٩٥٦، نشرة الوثائق، وكالة الشؤون الساسية إدارة غرب أوربا، الجزء الأول، ص ١٢. وعبد الرحمن الرافعي: المرجع المذكور، ص٣٠٨.

(١٦٦) وازرة الخارجية المصرية: الاعتداء البريطاني الفرنسي الإسرائيلي ٢٩ أكتوبر– ٤ ديسمبر ١٩٥٦، نشرة الوثائق، وكالة الشؤون الساسية إدارة غرب أوربا، الجزء الأول، مصدر سابق، ص٧٠.

(١٦٧) الأرشيف السري الجديد، وزارة الخارجية، رقم الحفظة ٣٣٣، سفارة مصر ببلجراد، رقم٥٠ سري، ملف ٢ سري، ٤ مارس ١٩٥٧، تقرير شامل عن يوغوسلافيا، دار الوثائق القومية بالقاهرةمصدر سابق.

(١٦٨) الأهرام، عدد ٤/١١/ ١٩٥٦.

(١٦٩) الأرشيف السري الجديد وزارة الخارجية، رقم الحفظة ٣٣٣، سفارة مصر ببلجراد، رقم٥٠ سري، ملف ٢ سري، ٤ مارس ١٩٥٧، تقرير شامل عن يوغوسلافيا، دار الوثائق القومية بالقاهرة، مصدر سابق.

(١٧٠) نفسه.

(١٧١) محفظة رقم: ٢٥، ملف رقم ٢١٦ /٧ /١ جـ٢. رقم القيد ١٦، ملحق رقم (٥).

(١٧٢) عبد الرحمن الرافعي: المرجع المذكور، ص ص٣٠٨،٣٠٩.

(١٧٣) نفسه، ص٣٠٩.

(١٧٤) الأهرام، عدد ١٩٥٦/١١/٦.

(١٧٥) فؤاد المرسي خاطر: العلاقات المصرية السوفيتية ١٩٤٣-١٩٥٦، دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٦، ص٢٣٨.

(١٧٦) وازرة الخارجية المصرية: الاعتداء البريطاني الفرنسي الإسرائيلي ٢٩ أكتوبر- ٤ ديسمبر ١٩٥٦، نشرة الوثائق، وكالة الشؤون الساسية إدارة غرب أوربا، الجزء الأول، مصدر سابق، ص ٢٤.

(١٧٧) بول جونسون: حرب السويس، دار المعارف بمصر، مكتبة الإسكندرية، إهداءات، ١٩٩٩، ص ١٤١.

(١٧٨) برنامج شاهد على العصر: شهادة وزير الخارجية المصري الأسبق د. مراد غالب، والذي كان سفيرا لمصر في موسكو آنذاك، وقد ذكر أن الرئيس السوفيتي خرشوف أخبره أن عملاء موسكو في مجلس الوزراء الفرنسي هم من نقلوا إلى الرئيس السوفيتي هذا المشهد. قناة الجزيرة ١٧ مارس ٢٠٠٨. على هذا الرابط:

https://www.youtube.com/watch?v=vQTDLYz8c14

(١٧٩) أحمد عبد الرحيم مصطفى: المرجع المذكور، ص ١٢١.

(١٨٠) فؤاد المرسي خاطر: المرجع المذكور، ص٢٣٨.

(١٨١) عبد الرحمن الرافعي: المرجع المذكور، ص٣١١.

(١٨٢) السيد أمين شلبي: المرجع المذكور، ص ٩٤.

(١٨٣) حسن نافعة: الأمم المتحدة في نصف قرن، عالم المعرفة، ٢٠٢، ١٩٩٥، ص١٤٧.

(١٨٤) تيرينس روبرتسون: المرجع المذكور، ص٣٨٢.

(١٨٥) حسن نافعة: الأمم المتحدة في نصف قرن، عالم المعرفة، ٢٠٢، ١٩٩٥، ص١٤٧.

(١٨٦) Foreign Relations of the United States, 1955-1957, Volume XV, Suez Crisis July 26-December 31, 1956.

(١٨٧) تيرينس روبرتسون: المرجع المذكور،ص ص٣٨٩. ص ٣٩٨.

(١٨٨) نفسه، ص٣٥٠.

(١٨٩) نفسه، ص٣٥٢.

(١٩٠) لطيفة سالم: المرجع المذكور، ص ٢٨٠. وتيرينس روبرتسون: المرجع المذكور، ص٣٨٢.

(١٩١) الأرشيف السري الجديد وزارة الخارجية، رقم الحفظة ٣٣٣، سفارة مصر ببلجراد، رقم٥٠ سري، ملف ٢ سري، ٤ مارس ١٩٥٧، تقرير شامل عن يوغوسلافيا، دار الوثائق القومية بالقاهرة، مصدر سابق.

(١٩٢) لطيفة سالم: المرجع المذكور، ص ٢٩٣.

(١٩٣) الأرشيف السري الجديد، وزارة الخارجية، رقم الحفظة ٣٣٣، سفارة مصر ببلجراد، رقم٥٠ سري، ملف ٢ سري، ٤ مارس ١٩٥٧، تقرير شامل عن يوغوسلافيا، دار الوثائق القومية بالقاهرة، مصدر سابق.

(١٩٤) المصدر نفسه.

(١٩٥) نفسه.

(١٩٦) جولدا مائير: المرجع المذكور، ص٢٣٤ .

(١٩٧) الأرشيف السري الجديد، وزارة الخارجية، رقم الحفظة ٣٣٣، سفارة مصر ببلجراد، رقم٥٠ سري، ملف ٢ سري، ٤ مارس ١٩٥٧، تقرير شامل عن يوغوسلافيا، دار الوثائق القومية بالقاهرة، مصدر سابق.

(١٩٨) نفسه.

(١٩٩) مقطع فيديو لشمس بدران على هذا الرابط https://www.youtube.com/watch?v=gv0Wb24txI8

(٢٠٠) شهادة وزير الخارجية المصري مراد غالب، على هذا الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=aOb5cNqr6TU

(٢٠١) كلود جوليان: معركة السويس، وثائق ندوة السويس الدولية، الشروق،١٩٨٩، ص ١٨٣.

(٢٠٢) لورانس مارتن: الحياد وعدم الإنحياز، ترجمة خيرى حماد، القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٤، ص٣٩.

(٢٠٣) Foreign Office Nos. 371/121802

مصادر البحث ومراجعه

أولا: وثائق غير منشورة باللغة العربية:

- الأرشيف السرى الجديد، محفظة رقم: ٢٥، ملف رقم ٢١٦ /٧ /١ جـ٢، رقم القيد ١٦، ملحق رقم (٥). دار الوثائق القومية بالقاهرة.
- الأرشيف السرى الجديد، محفظة رقم: ١١٨٧، ملف رقم: ٧٠ /١٥/ ٢٧، وزارة الخارجية، السفارة المصرية، كراتشى، ٢٨ يوليو ١٩٥٦، رقم الملف ٩/٥، رقم الإفادة ٦٥ سرى. دار الوثائق القومية بالقاهرة.
- الأرشيف السري الجديد، وزارة الخارجية، محفظة رقم: ٣٣٣، سفارة مصر ببلجراد، رقم٥٠ سري، ملف ٢ سري، ٤ مارس ١٩٥٧، تقرير شامل عن يوغوسلافيا، دار الوثائق القومية بالقاهرة.
- الأرشيف السرى الجديد، الجزء الرابع، محفظة رقم: ٣٣٣ سفارة مصر ببلجراد رقم ١٧ سرى، ملف ٢ سرى، ١٩٥٧/٤/٢٢، دار الوثائق القومية بالقاهرة.
- الأرشيف السرى الجديد، الجزء الرابع، وزارة الخارجية، محفظة رقم: ٣٣٣، ملف بلجراد، رقم ٢٢ سرى، ملف ٢ سرى، ٢٧ مايو سنه ١٩٥٧، دار الوثائق القومية بالقاهرة.

ثانيا: وثائق غير منشورة باللغة الإنجليزية:

-Foreign Office Nos. 371/113641

-Foreign Office Nos. 371/121802.

-Foreign Relations of the United States, 1955-1957, Volume XV, Suez Crisis July 26-December 31, 1956.

.....

ثالثا: وثائق منشورة باللغة العربية:

وزارة الخارجية المصرية: الاعتداء البريطاني الفرنسي الإسرائيلي ٢٩ أكتوبر– ٤ ديسمبر ١٩٥٦، نشرة الوثائق، وكالة الشؤون السياسية إدارة غرب أوربا، الجزء الأول.

رابعا: مراجع باللغة العربية:

- إسكندر غطاس: أسس التنظيم السياسي في الدول الاشتراكية، القاهرة، ١٩٧٢.
- أحمد حمروش: قصة ثورة ٢٣ يوليو مجتمع جمال عبد الناصر٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٥.
-أحمد عبد الرحيم مصطفى:الولايات المتحدة والمشرق العربي،عالم المعرفة،٤، ١٩٧٨.
- السيد أمين شلبي: داج همرشولد حياته وفكره، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٩٩.
- أمين هويدي: حروب عبد الناصر، دار الموقف العربي، الطبعة الثالثة، ١٩٨٢.
- أنتوني ناتنج: كيف أدار إيدن أزمة السويس: وثائق ندوة السويس الدولية معركة السويس، دار الشروق، الطبعة الأولى، ١٩٨٩.
- بول جونسون: حرب السويس، دار المعارف بمصر، مكتبة الإسكندرية، إهداءات ١٩٩٩.
- تيرينس روبرتسون: أزمة– القصة السرية لمؤامرة السويس، تعريب: خيري حماد، دار المعارف بمصر، ١٩٦٥.
- جمال معوض شقرة: أثر أزمة السويس ١٩٥٦على الصراع الأنجلو . أمريكي، مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، ٢٠٠٦.
- جورج حليم كيرلس: قناة السويس من القدم إلى اليوم، دار المعارف، ط ٣، ١٩٨٨.
- جوفان جورجوفيك: يوجوسلافيا مبادئ التنظيم السياسى والاجتماعى، ترجمة: محمد عبد السلام الزيات، دون تاريخ.
- جولدا مائير: اعترافات جولدا مائير، ترجمة عزيز عزمي، دار التعاون للطبع والنشر، ١٩٧٩.
- حسن أحمد البدري، وفطين أحمد فريد: حرب التواطؤ الثلاثي، المكتبة الأكاديمية، ١٩٩٧.
- حسن نافعة: الأمم المتحدة في نصف قرن، عالم المعرفة، ٢٠٢، ١٩٩٥.
- حسين شريف: السياسة الخارجية الأمريكية ١٩٤٥–١٩٩٤، ج٢، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٥.
- حنان حسن وكمال أحمد ونبيلة الدسوقي: الوزرات المصرية، ج٣، القسم الأول، التشكيلات ١٩٦١–١٩٩٣، إشراف ومراجعة د.عبد العظيم رمضان: مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥.

- ـــــــــــــــــــــ: الوزرات المصرية، ج٣، القسم الثاني، الكشافات، إشراف ومراجعة د. عبد العظيم رمضان، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦.
- ديمتري شبيلوف: مشكلة قناة السويس، دار الكتاب العربي، د. ت.
- رضا أحمد شحاتة : تطور الساسة الأمريكية نحو مصر بين حربين، دار البيان، القاهرة، ١٩٩٤.
- ـــــــــــ: الدبلوماسية المصرية والصراع الدولى حول قناة السويس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥.
- زينب عيسى عبد الرحمن: العلاقات المصرية الصينية ١٩٥٦-١٩٧٠، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١١.
- ستيفن جرين: حكومة الرئيس أيزنهاور والعدوان على مصر، وثائق ندوة السويس الدولية، معركة السويس، دار الشروق، القاهرة، ١٩٨٩.
- صلاح الشاهد: ذكرياتي في عهدين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٤.
- صلاح بسيوني: مصر وأزمة السويس، دار المعارف بمصر، ١٩٧٠.
- عبد الحميد البطريق: التيارات السياسية المعاصرة، دار الفكر العربي، د. ت.
- عبد الرحمن الرافعي: ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ تاريخنا القومي في سبع سنوات ١٩٥٢-١٩٥٩، دار المعارف، الطبعة الثانية، ١٩٨٩.
- عبد الله إمام: وجيه أباظه صفحات من النضال الوطني، عربية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى،١٩٩٥.
- فؤاد المرسي خاطر: العلاقات المصرية السوفيتية ١٩٤٣ – ١٩٥٦، دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٦.
- فطين أحمد فريد علي: الدبلوماسية المصرية وأزمة السويس، مطابع الشرطة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢.
- كلود جوليان: معركة السويس، وثائق ندوة السويس الدولية، الشروق، ١٩٨٩.
- لطيفة سالم: أزمة السويس ١٩٥٤- ١٩٥٧، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٦.
- لورانس مارتن: الحياد وعدم الإنحياز، ترجمة خيرى حماد، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٤.
- مارتن روبا: معركة السويس، وثائق ندوة السويس الدولية، الشروق، ١٩٨٩.
- محمد الشافعي: حكاوي القناة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠١٥.

- محمد حسنين هيكل: ملفات السويس، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٦.
- محمد مصطفى صفوت: إنجلترا وقناة السويس ١٩٥٤- ١٩٥٦، المكتبة التجارية، د. ت.
- محمود صالح منسى: الحرب العالمية الثانية، القاهرة، ١٩٨٩.
- محمود زهدي موسى وحنان حسن وكمال أحمد ونبيلة الدسوقي وعلوي أحمد: الوزرات المصرية، ج٢، ١٩٥٣-١٩٦١، إشراف د. يواقيم رزق مرقص: مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٩.
- محمود فوزي: حرب السويس ١٩٥٦، ترجمة مختار الجمال، دار الشروق، ١٩٨٧.
- مصطفى الحفناوي: قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة، ج٣ حرية الملاحة في القناة، الهيئة المصلاية العامة للكتاب، ٢٠١٥.
- موريل هيبيل و سنجلتون ف. ب: يوغوسلافيا، ترجمة السيد وفائى، مراجعة إسماعيل خليل، القاهرة، ١٩٦٣.
- هدى جمال عبد الناصر: جمال عبد الناصر الأوراق الخاصة، ج ٣، تأميم قناة السويس والعدوان الثلاثي، المكتبة الأكاديمية، ٢٠١٤.
- هنري لورنس: اللعبة الكبرى الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية، ترجمة محمد مخلوف، دار قرطبة للنشر، ١٩٩٢.
-هيئة البحوث العسكرية: حرب العدوان الثلاثي على مصر، وزارة الدفاع المصرية، الجزء الأول، دون تاريخ.
- وثائق ندوة السويس الدولية: معركة السويس، دار الشروق، الطبعة الأولى، ١٩٨٩.
. ونستون تشرشل: مذكرات ونستون تشرشل، تعريب خيرى حماد، القسم الثانى، ط٢، منشورات مكتبة المثنى، بغداد ١٩٦٥.

.....

خامسا: رسائل جامعية:

- جمال معوض شقرة: الحركة السياسية في مصر ١٩٥٢- ١٩٦١، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٩٣.
- سامي منصور: مؤتمر بلجراد لدول عدم الانحياز سبتمبر ١٩٦١، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة شعبة العلوم السياسية جامعة القاهرة، ١٩٦٢.

- طارق السيد سليم: البوسنة والهرسك في عهد تيتو ١٩٤٥- ١٩٦٥، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة طنطا، ٢٠٠٦.

سادسا: مراجع بلغة أجنبية:

- Ellis, H.: Challenge in the Middle East, Communist influences and American policy, N.Y, the Ronald press, 1960.

- King, J. W. : Historical Dictionary of Egypt, The American university in Cairo press.

-Kyle, K. :Suez Britain's End of Empire in the Middle East, Weidenfeld Nicolson, London, 1991.

-Lacquer, W.: The Soviet Union and the Middle East, N.Y. praeger 1959 .

- Lenczowski, G.: The Middle East in world affairs-3rd impression, Washington, 1968,

-Louggood, W. F.: Suez Story Key to Middle East, N.Y. Greenberg, 1957 .

-Lloyd, S. :Suez 1956, A personal Account Mayflower Books inc, N.Y. 1978.

-Malcolm, N. : Bosnia A Short History ,Pan book, New York, 1994.

- Muhammad Abdel-Wahab Sayed-Ahmed: Nasser and American Foreign Policy 1952 – 1956, The American University in Cairo Press.

- Nolte, R.& Polk, W. : Toward A Policy for the Middle East, Foreign Affairs, July 1958.

- Seale, P.: The struggle for Syria: A study of post-war Arab politics 1945-1958 ,Oxford U.P., 1966.

- Stebbins, R. : The United States in World Affairs 1956,New York, Harpers & Brothers,1961.

-Trevelyan, H. :The Middle East In Revolution, McMillan, London, 1970.

-Varble, D. : The Suez Crisis 1956, Osprey Publishing Osprey, United Kingdom,2003.

سابعا: دوريات:-

الأهرام:

- عدد: ١٩٥٦/١٠/٣١.
- عدد ١٩٥٦ /١١/٤.
- عدد: ٦ /١٩٥٦/١١.

- لي تشنغون: التمسك بالمبادئ الخمسة للتعايش السلمي، صحيفة الرياض، ٢٩ يونيو ٢٠١٤م - العدد ١٦٨٠٦.

ثامنا: مواقع على الشبكة العنكبوتية:

١- برنامج شاهد على العصر: شهادة وزير الخارجية المصري الأسبق د. مراد غالب، والذي كان سفيرا لمصر في موسكو آنذاك، قناة الجزيرة ١٧ مارس ٢٠٠٨.على هذا الرابط https://www.youtube.com/watch?v=vQTDLYz8c14

٢- مقطع فيديو لشمس بدران وزير الحربية المصري، على هذا الرابط https://www.youtube.com/watch?v=gv0Wb24txI8

٣- مقطع فيديو وثائقي أرشيفي على موقع "يوتيوب" بعنوان "اجتماع الرئيس عبدالناصر بالماريشال تيتو ١٩٥٥.

على هذا الرابط https://www.youtube.com/watch?v=yDD62DNGbb8